



القوة المعيارية في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي

أ.م.د. عماد مؤيد جاسم

كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى

<https://doi.org/10.61353/ma.0070107>

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٨/٢٩ تاريخ قبول البحث ٢٠٢١/١٠/٢٣ تاريخ نشر البحث ٢٠٢١/١٢/٣١

بيدي الإتحاد الأوروبي ومنذ تأسيسه في القرن الماضي إهتماماً شديداً بمجموعة من القيم والمبادئ من قبيل: إحترام حقوق الإنسان، دعم الديمقراطية، تشجيع الحكم الصالح، التركيز على الحقوق والحريات، إرساء السلام وحل النزاعات بالطرق السلمية وغيرها. هذه القيم التي أسهمت بشكل كبير في توفير عوامل مشتركة لتأسيس الإتحاد وتوسيعه خلال السنوات الماضية أصبحت جزءاً من إتجاهات السياسة الخارجية له. ويبدو أن هذه القيم التي كانت عامل توحيد بين أعضائه، باتت جزءاً من معضلة بناء قوة عسكرية والإتفاق على السياسيات الأمنية والدفاعية، بحكم أن هذه المعايير والمبادئ وخلال سنوات طويلة ساعدت في بروز ما بات متداولاً على أنه (القوة المدنية) لأوروبا و(القوة المعيارية) وهو ما خلق شعوراً طاعياً لدى الأوروبيين أن موازين العالم باتت تتغير بإتجاه قوة الإقتصاد والقيم وليس بإتجاه مظاهر القوة العسكرية التقليدية، ما عزز القناعة لدى البعض بعدم الحاجة للتركيز على بناء ذراع عسكري للإتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن (القوة المعيارية) لأوروبا أسهمت في بناء صورة جذابة عن الإتحاد وحققت بعض غاياته، إلا أنها - حسب رأي بعض الخبراء - أضعفت من مركزه في ظل عودة العالم المعاصر إلى سياسات القوة والتنافس المسلح .

Since its establishment in the last century, the European Union has shown great interest in a set of values and principles such as: respecting human rights, supporting democracy, encouraging good governance, focusing on rights and freedoms, establishing peace and resolving conflicts by peaceful means, among others. These values, which greatly contributed to providing common factors for the establishment and expansion of the Union over the past years, have become part of its foreign policy orientation. It seems that these values, which were a unifying factor among its members, have become part of the dilemma of building a military force and agreeing on security and defense policies, because these standards and principles, over many years, helped in the emergence of what has become circulated as (civilian power) for Europe and (normative power). This created an overwhelming feeling among the Europeans that the balance of the world is changed toward the strength of the economy and values and not towards the manifestations of traditional military power, which reinforced the conviction among some that there is no need to focus on building a military arm for the European Union. Although the (normative power) of Europe contributed to building an attractive image of the union and achieved some of its goals, it has - according to some experts - weakened its position in light of the contemporary world's return to power policies and armed competition.

الكلمات المفتاحية: الإتحاد الأوروبي، السياسة الخارجية، القوة المعيارية.



مقدمة

كان إنشاء الإتحاد الأوروبي بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين من التحولات الجيو-سياسية الكبرى على مستوى العلاقات الدولية، وربما قد يفوق في تأثيره وأهميته حدث سبقه ألا وهو إختيار الإتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الشيوعية بالكامل. بالتأكيد أن هذه الأحداث وضعت العالم أمام تصور يكاد يقترب من ثنائية (المأساة والمهابة). فمن جانب هناك ثيمة التفكك والأنحلال التي جسدها إختيار منظومة سياسية وعسكرية كانت تمثل قطباً موازناً للولايات المتحدة، ومن جانب آخر، تبعه بفترة زمنية قصيرة جداً، ظهرت ثيمة الإندماج والتكامل المؤسساتي بين دول عدة على مستوى التجارة والإقتصاد وحتى السياسة والأمن، وإن كانت الجوانب الاخيرة لاحقة ومتأخرة.

وبشكل عام كان بروز الإتحاد الأوروبي دعوة للتفاؤل بأن العالم مقبل على التعاون ومغادرة مرحلة الصراع المسلح، سيما أن هذا التأسيس للإتحاد جاء عقب الإختيار السوفيتي مما أعطى الإنطباع انه يمثل مرحلة إيجابية للبدء بإعادة بناء نظم الحكم السياسية والإجتماعية والاقتصادية على أنقاض فشل التجربة الشيوعية، وترافق هذه المتغير الأوروبي من الناحية الزمنية مع بروز مظاهر العولمة التي أخذت تكشف بشكل جلي عن آلياتها وقيمها وتوعد بسوق اقتصادية عالمية زاهرة، ما زاد من حماسة هذا التفاؤل.

لعل ما يُعطي أهمية للظهور الجيو-سياسي للإتحاد الاوروي هي الصورة الجذابة التي قدمها عن إمكانية تحقيق تقارب إقتصادي وسياسي بين الدول التي تنتمي إلى إصول جغرافية وتاريخية مشتركة، والحضور القوي للقيم والمبادئ التي تحقق التقارب. فالشيء المتفق عليه أن الإتحاد الاوروي لم يتحول إلى واقع سياسي إلا بتوافر المشتركات بين الدول الأعضاء، وهذه المشتركات، قبل أن تكون إرادة سياسية وقرار، كانت عبارة عن معايير ومبادئ وقيم متفق عليها بشكل جماعي، وهي من أسهمت بشكل حاسم في توقيع معاهدة روما عام ١٩٥٧ وتأسيس الجماعة الاوروية والسوق الأوروبية المشتركة وكافة الكيانات التعاونية وصولاً إلى تأسيس الإتحاد الاوروي وتحقيق الوحدة النقدية فيما بعد.

ومثلما أن هذه القيم كانت الأساس في قيام هذا الإتحاد، كان من الطبيعي أن تصبح جزءاً من السياسات المطبقة في الدول الأعضاء مثلما باتت من الشروط الواجبة التحقيق بالنسبة للدول التي ترغب

بالإنضمام لهذه الكتلة. والأكثر من ذلك تم تضمين هذه القيم والمبادئ في السياسة الخارجية للإتحاد بحيث بات الحديث عن القوة المعيارية مرادفاً للحديث عن الإتحاد الأوروبي.

مشكلة البحث.

بالتأكيد ان الإهتمام الذي يبديه الإتحاد الأوروبي إزاء القيم والمبادئ والمعايير باعتبارها من مسلماته في التعامل السياسي الداخلي وحتى الخارجي يثير الكثير من التساؤلات بخصوص العوامل والأسباب التي دفعت الإتحاد إلى تبنيها مثلما يثير تساؤل أكثر إستفهاماً عن نوع الاهداف على مستوى السياسة الخارجية التي يحاول الإتحاد تحقيقها، فضلاً عن تساؤلات أخرى تدور حول طبيعة القوة المعيارية التي يحملها الإتحاد، وما هو تأثيرها على موقع الإتحاد الأوروبي ضمن سلم القوة العالمي، وهل يمكن عدها بموازاة القوة التقليدية؟ إزاء هذه التساؤلات يفترض البحث كتنفسير أولي للمشكلة " إن توجه الإتحاد الأوروبي نحو تبني القوة المعيارية، بمعنى التركيز على نشر القيم ومبادئ السلام والتعاون، كأساس لسياسته الخارجية مرتبط إرتباط وثيق بالطبيعة التأسيسية للإتحاد نفسه، باعتبار أن هذه القيم هي التي أسهمت في تحقيق التقارب بين أعضائه وهي ذاتها التي تستطيع أن تحقق اتفاق جماعي حولها بعدها عنصر هام في السياسة الخارجية".

منهجية البحث

بما أن المنهج العلمي على حد وصف (J.C. Johari)، هو: "طريقة للنظر في ظاهرة معينة ثم شرحها، ويشمل ذلك كل ما يتعلق بجمع واختيار الأدلة اللازمة للتحقيق في الفرضيات وتحليلها"^(١)، وبما ان المناهج في العلوم السياسية تُقسم إلى تقليدية (معيارية) وحديثة (تجريبية)، وبما ان موضوع دراستنا هو حول أثر القيم والمعايير في السياسة، لذا تم استخدام المنهج المعياري (Normative Approach)، على إعتبار ان المعيارية تمثل السمة المميزة للمقاربة التقليدية، وأن النظرية السياسية المعيارية على حد رأي (أشعيا برلين) "معنية باكتشاف وتطبيق المفاهيم الأخلاقية في مجال العلاقات السياسية والممارسة"^(٢)، سيما أن هذه المعيارية تُركز على "ما يجب أن يكون" بدلاً من "ما هو موجود" في السياسة، وهذا هو جوهر موضوعنا الذي يبحث في أسباب ودوافع تبني الإتحاد الأوروبي للقيم والمعايير في ممارساته السياسية وأثر ذلك في مركزه.



هيكلية البحث

إنقسم البحث إلى ثلاث مباحث، تطرق المبحث الأول إلى الجدل الأوروبي حول السياسات الأمنية – الدفاعية، فيما ناقش المبحث الثاني العوامل التي دفعت الإتحاد الأوروبي لتبني القوة المعيارية، أما المبحث الثالث قد إختص بتحليل الآثار الناجمة عن إستخدام القوة المعيارية في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي وإنعكاسها كذلك على مركزه الدولي.

المبحث الأول: الجدل الأوروبي حول السياسات الأمنية – الدفاعية والخارجية.

في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، إفترض (فرانسيس دوشين – Duchêne)* إن المجموعة الأوروبية التي مضى على عمرها ٢٠ عاماً وقتئذ، باعتبار أن الأساس لإنشاء هذه المجموعة هو إتحاد الفحم والصلب الذي أنشأ عام ١٩٥١، باتت تُمثل "قوة مدنية لها باع طويل في مجال القوة الاقتصادية لكنها قصيرة نسبياً في القوة المسلحة"^(٣). كانت الغاية من إطلاق هذا الوصف على المجموعة الأوروبية الناشئة ليس تقديم توصيف إيجابي للقارة التي غرقت في حربين عالميتين من أنها غادرت مرحلة القوة العسكرية وتسعى إلى بناء قوة اقتصادية مدنية فحسب، بل استهدفت أيضاً الدفاع عن فكرة أن القوة العسكرية التقليدية ستراجع تدريجياً لتفسح المجال أمام القوة المدنية التقدمية كوسيلة لممارسة التأثير في العلاقات الدولية، باعتبار أن موازين القوة ستحكمها مستقبلاً الإمكانيات الاقتصادية للأمم، فضلاً عن إشارته إلى أن أوروبا باتت تتبنى معايير ومبادئ عالمية مثل حقوق الإنسان والديمقراطية وهو ما يُسهم في تعظيم الصورة المدنية لها. ويبدو أن توصيف القوة المدنية بقي ملهماً لصناع القرار وملازماً للمجموعة الأوروبية حتى بعد أن تحولت لاحقاً إلى إتحاد موسع بات يضم حالياً (٢٧) عضواً. بدليل أن (رومانو برودي – Prodi) أكد في بداية رئاسته للإتحاد الأوروبي مطلع القرن الحادي والعشرين في معرض مناقشة دور الإتحاد في العلاقات الدولية على أن مكانته كقوة مدنية عالمية لا تزال محورية: " يجب أن نهدف إلى أن نُصبح قوة مدنية عالمية في خدمة التنمية العالمية المستدامة. بعد كل شيء، فقط من خلال ضمان التنمية العالمية المستدامة يمكن لأوروبا أن تضمن أمنها الاستراتيجي"^(٤).

لكن بعد عشرين عاماً على إطلاق وصف (القوة المدنية – Civilian Power)، إنتقد (هيدلي بول – Bull)** أحد رواد المدرسة الإنكليزية للواقعية الليبرالية، هذا التوصيف للقوة الأوروبية لعدم فاعليته في الشؤون الدولية وأن الحقيقة التي يجب ان يتقبلها الجميع هي أن " أوروبا ليست فاعلاً في الشؤون الدولية، ولا

يبدو أنه من المحتمل أن تصبح كذلك" ^(٥)، لأنها تفتقر للقوة الصلبة. إعتبر (بول) إن عدم تحقيق أوروبا الاكتفاء الذاتي المطلوب في القوة العسكرية سيقبها بعيداً عن أن تكون قوة مؤثرة في السياسة العالمية التي يغلب عليها صراع السلاح والتدخلات العسكرية، وأنّ المجموعة الأوروبية حتى تجاري هذه التحولات يُفترض أن تتحول إلى قوة عسكرية، وكان اقتراحه لمعالجة هذا الضعف، رغم أنّ هذا لم يكن متصوراً تحقيقه خلال الحرب الباردة في الثمانينيات، أن تبدي المجموعة الأوروبية إهتمام أكبر بسياسات الأمن والدفاع المشترك من خلال سبع خطوات: بناء قوات الردع النووي الأوروبي؛ العمل على تطوير القوات التقليدية؛ إقناع ألمانيا الغربية بأن تلعب دوراً أكبر في شؤون الأمن والدفاع؛ المزيد من المشارك الفاعلة والإمن من جانب فرنسا؛ إحداث تغيير إيجابي سياسي في بريطانيا لصالح التقارب مع أوروبا؛ تبني هدف التعايش الدقيق مع الاتحاد السوفيتي مع الإيمان بالتعايش الحذر مع الولايات المتحدة ^(٦).

لكن التفكير في بناء سياسة عسكرية مشتركة لدول المجموعة الأوروبية، كان يبدو من المحرمات في بداية تأسيس المجموعة، وهو ما عبر عنه وحذر منه بوضوح ذات مرة رئيس المفوضية الأوروبية (والتر هالشتاين -Hallstein-) (١٩٥٨-١٩٦٧) بالقول "لا تضيعوا الوقت في الحديث عن الدفاع لأنه في المقام الأول نحن لا نفهم ذلك وفي المقام الثاني سنختلف جميعاً حول الموضوع" ^(٧). لكن على ما يبدو أنّ فكرة القوة العسكرية باعتبارها داعمة للإقتصاد قد وجدت طريقها لاحقاً لتستحوذ على أذهان صناع القرار في أوروبا خلال عقد التسعينيات. وبقدر ما كان النقاش حول الأمن والدفاع ضرورياً كونه عكس الحاجة إلى قوة عسكرية مستقلة ضمن مدى مقبول يمكن أن تعزز المركز الدولي للإتحاد، كان في ذات الوقت كاشفاً لنقطة ضعف تتمثل في أن الاتحاد الذي نجح في تحقيق مستويات اتفاق مذهلة في الإقتصاد والتجارة يبدو عاجزاً عن تحقيق ذات المستوى في السياسات الامنية والدفاعية، مثلما توقع ذلك (Hallstein)، لكن هذا لم يثني بعض صناع القرار في أوروبا من السير بخطوات بطيئة تجاه هذه الغاية.

في عام ١٩٩١، تمت الموافقة على معاهدة (ماس تريخت -Maastricht-) المنشأة للاتحاد الأوروبي، وتضمنت المعاهدة إشارة إلى (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة -CFSP) التي أريد بها التأطير النهائي لسياسة دفاع مشتركة بين الدول الأعضاء، بما يعني أن المعاهدة أكدت دون لبس، في إطار تحطيم المحرمات، على "نية الدول الأعضاء في الاتحاد لتجاوز القوة المدنية في أوروبا وتطوير بُعد دفاعي للهوية الدولية للاتحاد" ^(٨).



وبدا واضحاً مع إنطلاقة الإتحاد بشكل رسمي عام ١٩٩٣، أن مسائل الدفاع والأمن ليس وحدها من تفرض ضغوطاً يصعب على صناعات القرار الأوروبيين تجاهل آثارها، بل ان السياسة الخارجية، التي أريد بها أن تكون معبرة عن موقف سياسي واحد للكتلة الأوروبية تفرض بدورها ضغوطاً ربما ليس أقل حدة من مسائل الأمن والدفاع، ما عني وقتها إن إنشاء الأتحاد بديلاً عن الجماعة الأوروبية وتطوير هياكل مؤسساتية جديدة لم يكن مؤشراً على بلوغ درجة عالية من التنسيق بين أعضائه آنذاك حول جميع المسائل.

لقد واجهت الإتحاد معضلة في مأسسة وهيكله سياسة خارجية أوروبية موحدة يمكن لها التغلب على التفضيلات الوطنية الخاصة بكل دولة عضو وردم الفجوة ما بين المصالح الوطنية للدول والأهداف فوق وطنية التي اضطلع الإتحاد بتحقيقها. ورغم الإتفاق في المؤتمر الحكومي الدولي (IGC) الذي اختتم في أمستردام في يونيو ١٩٩٧، على عدد من القرارات المصممة لتوضيح التمثيل الخارجي للإتحاد وتعزيز جوانب أخرى من ال(CFSP) مثل التخطيط وصنع القرار، ووجود اتفاق واسع النطاق على بعض المجالات، بما في ذلك تعيين ممثل أعلى للسياسة الخارجية للإتحاد*** وإنشاء وحدة لتخطيط السياسات، إلا أن هذا الجانب بقي يسبب إرباكاً للأعضاء، "إذ لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن بعض أهم القضايا CFSP واستمر اللاعبون المشاركون في سياسات العلاقات الخارجية للإتحاد في إعادة تنظيم أنفسهم والتنافس على النفوذ على خلفية نظام دولي سريع التغير ووضع مالي صعب" (٩).

من الامثلة الإنموجية على ذلك، إنه بالتزامن مع جهود الإتحاد الأوروبي في العمل على تنسيق سياسات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أعادت هولندا تقييم سياستها الخارجية في منتصف التسعينيات من خلال التركيز على ما أسمته (المصلحة الذاتية المستنيرة - Enlightened Self Interest)، وكان هولندا خلقت إحساساً أقوى بالمصلحة الوطنية في صياغة السياسة الخارجية، وعلى حد قول (يانسين- Janssen) "بدلاً من التبشير بالمبادئ الأخلاقية في العلاقات الخارجية، سيتم إيلاء المزيد من الاهتمام للمصالح الاقتصادية والوطنية" (١٠). وعندما زار الهولنديون الصين عام ١٩٩٥، ورغم أنهم ذكروا حقوق الإنسان في محادثاتهم الثنائية بشكل طفيف، إلا أن التركيز كان أكبر على قطاع الأعمال والتجارة، سيما أن البعثة الهولندية ضمت مجموعة كبيرة من المصرفيين ورجال الأعمال، ما أعطى الإنطباع وقتها أن (السياسي) قد أفسح المجال واسعاً ل(رجل الأعمال). وكان واضحاً أنّ السياسة الهولندية تتعامل بتحدٍ واقعي كبير مع





الفكرة القائلة بأن العلاقات الخارجية يجب أن تكون تعبيراً عن المصالح الوطنية، أما القيم والمشاعر الأخلاقية ستبقى مصدراً للبيانات الخطابية للإتحاد الأوروبي^(١١).

وعلى حد استنتاج (براين وايت - White)، بات في الإتحاد ثلاثة أبعاد مختلفة للسياسة الخارجية الأوروبية: الأول يتضمن العلاقات الخارجية التي ترجع بداياتها الى تأسيس الجماعة الأوروبية عام ١٩٥٧ وما إتخذته من سياسات اقتصادية متعددة في مجال التجارة والمساعدات الخارجية، البعد الثاني هو السياسة الخارجية للإتحاد كما تم تحديدها في الوثيقة الرسمية، أي الـ (CFSP)، أما الثالث فهو السياسات الخارجية الوطنية للدول الأعضاء^(١٢).

بيد أن هذا التمايز لم يتم النظر إليه، من بعض الخبراء، على انه مثلثة تُضعف من تماسك الكيان الأوروبي، بل على العكس، تم إعتبار هذا التنوع نوعاً من التمايز (Differentiation) المقبول باعتباره أحد الجوانب الأساسية لسياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية والدفاعية، وتم النظر إليه بصورة إيجابية على أنه "طريقة للتكامل أو التعاون تسمح للدول (الأعضاء أو غير الأعضاء) والكيانات الفرعية بالعمل معاً بطرق مرنة وغير متجانسة"^(١٣)، وهذا المفهوم تم إسقاطه على حالات التكامل التي تعني تجميع السيادة على مستوى الإتحاد الأوروبي والتعاون الحكومي الدولي الأكثر مرونة، وبالتالي على مجال السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، وغالباً ما كان الحديث عن "تعاون متمايز" بدلاً من "تكامل" أكثر دقة لأن هذا التمايز يحدث غالباً في الهوامش أو خارج الهياكل المؤسسية أو الأطر القانونية للإتحاد الأوروبي، فضلاً عن أن الدول الأعضاء لا ترى "التعاون المتمايز" في السياسة الخارجية باعتباره مُوجه نحو التكامل، لكن بدلاً من ذلك كوسيلة لاستكمال مبادرات مؤسسات الإتحاد الأوروبي والتعويض عن أوجه القصور في صنع القرار القائم على الإجماع في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، يمكن لعدد محدود من الدول الأعضاء توحيد قواها بشكل غير رسمي والتعاون في مجموعات اتصال مخصصة أو مجموعات قيادية من أجل تمكين استجابة أوروبية في سياق إدارة النزاعات العاجلة أو المفاوضات الدولية المعقدة^(١٤).

رغم ذلك، وبعد مضي سنوات عدة على إطلاق (CFSP)، لم تتطابق توقعات السياسة الخارجية والقوة العسكرية مع الإنجازات المأمولة للإتحاد الأوروبي نتيجة الفجوة الكبيرة بين التوقعات والقدرات، ما سبب خيبة أمل شديدة لدى الأوروبيين وصناع القرار الذين كانوا يطمحون للوصول، إلى قوة عسكرية مرموقة، ما دفع الإتحاد في اجتماع المجلس الأوروبي في كولونيا في حزيران ١٩٩٩، إلى تبني القرار الذي إعتقد أنه بإمكانه



تعزيز إطار السياسة الخارجية والامنية المشتركة بإطلاق سياسة خاصة بالأمن والدفاع أسماها (ESDP) أو (CSDP)، والتي باتت منذ ذلك الوقت الوثيقة الأهم في إطار السياسات العسكرية والخارجية، مبنياً أن الهدف من تبني هذه السياسة هو " لتحقيق أهداف سياستنا الخارجية والأمنية المشتركة والتأطير التدريجي لسياسة دفاع مشتركة"، كما تقرر في هلسنكي في ذات العام إنشاء هيئات سياسية وعسكرية دائمة داخل هياكل المجلس الأوروبي تشمل؛ لجنة سياسية وأمنية دائمة، لجنة عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي، وهيئة أركان عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي^(١٥).

كانت هذه الإجراءات العسكرية بمثابة تحقيق واقعي للدعوات التي أطلقها (هيدلي بول) قبل أكثر من عقد ونصف بأن الضرورة الاستراتيجية تحتم على الإتحاد بناء قوة عسكرية مكتفية ذاتياً، وتم التأكيد في إجتماع هلسنكي على أن تحقيق مهام بيترسبرغ (Petersberg Tasks) التي وردت في إجتماع كولونيا، يتطلب من "الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، أن تعمل من أجل أن تكون قادرة في عام ٢٠٠٣ على أبعد تقدير، على تشكيل قوة عسكرية مؤلفة من (٥٠ - ٦٠) ألف مقاتل قائمة على الاكتفاء الذاتي بقيادة الإتحاد الأوروبي (على أساس طوعي)، ويجب أن تكون القوة قادرة على الانتشار في غضون (٦٠) يوماً من الإشعار وأن تكون قادرة على العمل لمدة عام على الأقل"^(١٦).

وحتى مع تأسيس هذه القوة العسكرية ونشر بعثاتها خارج أوروبا في بعض المناطق المتوترة، بات الاعتقاد السائد لدى الاوروبيين إن ال(ESDP) أخذت تنحرف عن الغاية والهدف التشغيلي من إنشائها وباتت أكثر اهتماماً بالتدريب ومزاولة مهام الشرطة أو تطبيق الأمن في مناطق معينة بدلاً من الدفاع. مثلاً، في عام ٢٠٠٨ نشر الإتحاد الأوروبي (٣٧٠٠) فرد عسكري في تشاد، وفي عام ٢٠١٢ نشر (٣٧) خبيراً مديناً في مطار جوبا الدولي في جنوب السودان^(١٧). هذه الوقائع جعلت المدافعين عن بناء قوة عسكرية ودور حقيقي استراتيجي لأوروبا، ينتقدون سياسة الامن والدفاع كونها إبتعدت كثيراً عن الطموحات الواسعة التي أريد بها تجنب الدروس المريرة التي أعقبت انهيار يوغوسلافيا عندما وقف الإتحاد مكتوف الأيدي غير قادر على التصرف عسكرياً أو دفاعياً بدون الناتو او الولايات المتحدة. ربما باستثناء فرنسا، لم يعتقد الاوروبيين بجدية أن ال(ESDP) يمكن أن تكون بمثابة الأساس للقوة الصلبة للاتحاد الأوروبي^(١٨).

ويبدو واضحاً، من خلال تسليط الضوء على قائمة بعثات الإتحاد الأوروبي الأمنية، أنه يفضل عمليات إدارة صغيرة الحجم ومنخفضة الكثافة قبل وبعد الأزمات، وكلها منخفضة نسبياً من حيث الأهمية



على جدول الأعمال الدولي، وأن معظم عمليات الاتحاد الأوروبي حققت الأهداف التي حددتها بنفسها، ولم يؤدي الاتحاد الأوروبي دوراً في سياسات القوة العظمى في التسعينيات من القرن العشرين أو العقد الأول من الألفية الجديدة، سواء كان ذلك فيما يتعلق بكوسوفو أو العراق أو التوسع الشرقي لحلف الناتو أو دارفور أو أفغانستان، الأمر الذي يدفع المراقب للتساؤل: حول ما إذا كانت البعثات المشاركة تعكس في الواقع المصالح الأمنية للدول الأعضاء^(١٩).

ولعل ثمة مسألة هامة إرتبطت بقلّة انتشار قوات الاتحاد الأوروبي في مهام عسكرية وهي ميزانيات الدفاع الأوروبية التي بقيت عند أدنى مستوياتها التاريخية، لإعتمادها على الدور العسكري للولايات المتحدة، ما كان يحول دون نشر مزيد من القوات، وحتى بدون أثر هذه الميزانيات، كان الإتحاد لا يريد استغلال كامل إمكانياته وقدراته. ففي الوقت الذي لدى الأمم المتحدة (١١٥) ألف جندي منتشرين في جميع أنحاء العالم، وحلف الناتو لديه (١٣٠) ألف جندي في أفغانستان في ذروة العملية، يمتلك الإتحاد الأوروبي حصة أقل في إطار مشاركاته. ولو أجرينا مقارنة بين الإتحادين الأفريقي والأوروبي على مستوى نشاط قوات حفظ السلام، سنجد انه في الوقت الذي نشر فيه الإتحاد الأوروبي حوالي (٤٠٠٠) جندي في مناطق العالم التي توجد فيها مهام لحفظ السلام، فإن الإتحاد الأفريقي بالمقابل لديه ما يزيد عن (٤٠) ألف جندي منتشرين في خمس عمليات حفظ سلام رئيسية، ولعل تفسير ذلك يكمن في أن الإتحاد الأوروبي، على ما يبدو، يختار نوع إدارة الأزمات التي يقرر الإنخراط فيها بتكاليف أقل.

هذا التردد الأوروبي في الإنخراط المكثف في الأزمات مرده، على حد تعبير (Zaki Laïdi) نفور أوروبي من المخاطرة، وأن الإتحاد الأوروبي عبارة عن (قوة كارهة للمخاطر - Risk Averse Power)، واصفاً إياه بأنه "جهة دولية فاعلة تستجيب إرادياً وبمحض إختيارها لمخاطر سياسية محددة ومنتقاة لتقليل حالات عدم اليقين والتأثيرات التي لا يمكن السيطرة عليها"^(٢٠)، وتجنب المخاطرة إستراتيجياً لا يعطي حافزاً لأن يكون الإتحاد قوة عظمى^(٢١).

وفي معرض تحليله لأسباب اعتبرها جوهرية لتفسير مشكلة البناء العسكري الأوروبي، اوضح (آسلي توجي - Toje) أن مشكلة القدرات العسكرية هي نتيجة ثلاثة عوامل: أولاً: معظم الدول الأوروبية ببساطة لا تنفق ما يكفي على الدفاع. على سبيل المثال، كانت أوروبا في عام ٢٠٠٥ المنطقه الوحيدة في العالم التي انخفض فيها الإنفاق العسكري بنحو (١,٧) في المائة. بينما في نفس الفترة، شهدت أوروبا الشرقية، ولا سيما



روسيا، زيادة بنسبة (١١) في المائة، وأن روسيا خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩، زادت إنفاقها العسكري بنحو (١٧٤) في المائة، في وقت ينصرف إهتمام الإتحاد نحو إطلاق تركيبات مؤسسية جديدة وليس تطوير القدرات العسكرية القائمة. ثانياً: غالباً ما يتم إنفاق الأموال بطريقة تتعارض مع الاستراتيجية الأمنية الأوروبية الشاملة (ESS). وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء البالغ عددها (٢٧) دولة لديها ما يزيد عن (١,٨٦) مليون فرد في الخدمة الفعلية، إلا أنه في أفضل الأحوال، يمكن فقط نشر حوالي ثلث هذه القوات خارج الأراضي الأوروبية بسبب القيود القانونية أو التدريب غير الكافي. ثالثاً: يؤدي تجزئة سوق الدفاع الأوروبية إلى المزيد من أوجه القصور، إذ توجد العديد من الصناعات الدفاعية الوطنية الصغيرة المتشابهة والتي تنتج أجهزة مماثلة ما يؤدي إلى الازدواجية والهدر بسبب من أن سوق الدفاع الأوروبي لا يزال غير موحد (٢٢).

ولعله من الواضح، أنه في ظل حالات الهدوء التي تخيم على الإتحاد الأوروبي تكون الخطوات نحو التكامل في السياستين الأمنية والدفاعية بطيئة جداً طالما لا توجد مخاطر تلعب دور الحوافز للتكامل، وعلى العكس من ذلك، تكون الأزمات بمثابة "منعطفات حاسمة" تفتح نوافذ من الفرص لمؤيدي التكامل في الإتحاد الأوروبي من القادة لإقناع الدول المترددة (المتقاعسون والمعطلون - laggards and disruptors) بالسعي إلى مزيد من التكامل. مثال على ذلك، إطلاق بعثة الإتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب (EUNAVFOR MED Sophia) رداً على أزمة اللاجئين في البحر المتوسط، وأيضاً يمكن النظر إلى الإجراءات المشتركة للإتحاد الأوروبي ضد استغلال الغاز الطبيعي التركي في المياه اليونانية والقبرصية. في كلتا الحالتين استغل (القادة) المؤيدين للتكامل بنجاح هذه الأزمات لإقناع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي التي كانت مترددة سابقاً في اعتماد تدابير أمنية وبحرية مشتركة في إطار السياسة الخارجية والأمنية (CFSP) (٢٣).

وكان التطور الأكبر في مجال السياسات الدفاعية والأمنية للإتحاد والذي رفع مستوى التعاون في مجال الدفاع بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي المشاركة إلى مستوى جديد، تمثل في إنشاء آلية التعاون الهيكلية الدائم (PESCO) من قبل المجلس الأوروبي في ديسمبر ٢٠١٧، وهي عبارة عن قوة قتالية مشتركة. ورغم أن الإطار الجديد لم يكن ملزماً واستهدف تعميق التعاون الدفاعي بين الدول الأعضاء "القادرة والراغبة" في القيام بذلك، إلا أن (٢٥) دولة من الدول الأعضاء انضمت إلى (PESCO) واشتركت في التزامات على مستوى الاستثمار والتخطيط وتطوير وتشغيل القدرات الدفاعية معاً في إطار الإتحاد بهدف الوصول





بشكل مشترك إلى مجموعة كاملة متماسكة من القدرات الدفاعية المتاحة للدول الأعضاء للمهام والعمليات الوطنية والمتعددة الجنسيات (الاتحاد الأوروبي، الناتو، الأمم المتحدة). وحسب بيان الموقع الرسمي لـ (PESCO) سيعزز هذا قدرة الاتحاد الأوروبي كجهة فاعلة أمنية دولية، ويساهم في حماية مواطني الاتحاد الأوروبي ويزيد من فاعلية الإنفاق الدفاعي^(٢٤).

مع ذلك، كتقييم استراتيجي، بعد عقدين من محاولة التجميع والمشاركة والاندماج في "القدرة على العمل المستقل"، لا يزال الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى مثل هذه القدرة في المجال العسكري، وتظل سياسة الأمن والدفاع المشتركة مخلوقاً مؤسسياً وبيروقراطياً، وليس كياناً استراتيجياً عسكرياً^(٢٥). ورغم ان الإتحاد يُظهر نوعاً من العجز المستمر في عرض نوع السلوك المرتبط عادة بأقوى اللاعبين في العالم، بسبب من أن الـ (CSDP) تكاد أشبه ما تكون بقفزة في الظلام، إذ تم إعدادها بموجب اتفاق يقضي بأن يكون لدى الاتحاد الأوروبي مثل هذه الوثيقة لكنه لم يبين بشكل واضح ما يجب أن تكون عليه، إلا أن الأوروبيين، على ما يبدو مقتنعين بالقوة العسكرية المتواضعة التي بنوها خلال سنوات طوال من الجدال باعتبارها أفضل ما يمكن تحقيقه من إتفاق حول المسائل الأمنية والدفاعية.

وإن كان الإتحاد قد تعرض لنكسة شديدة بخروج بريطانيا منه، إذ فقد بذلك قوة عسكرية ونووية كانت تعد أحد أركان القوة الصلبة له، نجد إن استطلاعاً للرأي الاوروي أجراه مركز (Eurobarometer) عام ٢٠١٩، أظهر أن (٧٥ بالمائة) من المستجيبين يرغبون في رؤية المزيد من قرارات الدفاع والشؤون الخارجية تُتخذ بشكل مشترك داخل الاتحاد الأوروبي^(٢٦)، ما قد يشكل حافزاً لبقية الاعضاء للمضي قدماً نحو بناء قوة عسكرية ذات اعتبارات إستراتيجية، سيما أن الأوروبيين يدركون أن العالم اليوم بات أقل إستقراراً وأن صعود روسيا والصين والهند والبرازيل معناه العودة إلى هيكل سياسة القوة الذي لا تشعر أوروبا بالراحة تجاهه.

المبحث الثاني: عوامل تبني الإتحاد الأوروبي للقوة المعيارية (القوة الناعمة).

على ما يبدو أنّ الثورة في المفاهيم التصورية لدور الإتحاد الأوروبي في السياسة العالمية كانت مواكبة لتحولات القوة في النظام الدولي وموقع الإتحاد فيه. ففي نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي والعقد الاول من الألفية الثالثة، تم تقديم العديد من المفاهيم التفسيرية للدور الذي يضطلع به هذا الإتحاد، وهذه المفاهيم عكست نوع القوة التي يملكها الإتحاد الأوروبي إزاء العالم الخارجي، حسب وجهة نظر المفكرين والخبراء. في



البدء كانت الفكرة حول أوروبا باعتبارها قوة "مدنية" (Duchêne) ثم تحول توصيف القوة إلى "مخضة" (Whitman) (٢٧)، لتظهر لاحقاً توصيفات مثالية مثل "القوة المغناطيسية" (Rosecrance) (٢٨)، "القوة اللطيفة" (Schioppa) (٢٩)، "أوروبا كقوة معيارية" (Manners) (٣٠)، "القوة الأوروبية العظمى" (McCormick) (٣١)، "القوة العظمى الهادئة" (Moravcsik) (٣٢)، أوروبا الكانطية (Kantian Europe) (Kagan) (٣٣)، "ما بعد الدولة الحديثة" (Cooper) (٣٤)، "القوة المتوسطة" (Laatikainen) (٣٥)، "إمبراطورية جديدة من العصور الوسطى" (Zielonka) (٣٦)، و"أوروبا المسؤولة" (Mayer and Vogt) (٣٧).

إزاء هذه التوصيفات، كانت القوة المعيارية بمثابة الرمز الجديدة للإتحاد الأوروبي التي أُريد بها أنّ تكون سلاحه، بدلاً من القوة العسكرية التقليدية، باعتبار أنّ القيم أخذت مدى واسع من الاهتمام العالمي وأنّ الإتحاد بات مُهيئاً ليصبح إنغودجاً لهذه القيم وداعياً لها. في عام ٢٠٠٢، حاول (يان مانرز - Manners) التوفيق ما بين مفهوم (القوة المدنية) وحالة الشلل الأوروبي في بناء قوة عسكرية بطرح مفهوم (القوة المعيارية - Normative Power)، والذي بدا وكأنه محاولة تبريرية لأسباب فشل الإتحاد الأوروبي في حيازة قوة عسكرية مستقلة بلغت الانظار ألى أنّ هذا الإتحاد مهتم بالقيم أكثر من إهتمامه بالقوة. على هذا الأساس أراد (Manners) بطرحه المفهوم الإشارة إلى حقيقتين من وجهة نظره: الأولى أنّ الإتحاد الأوروبي يُمكنه تحقيق أهدافه بدون قوة عسكرية، والثانية أنّ أهداف الإتحاد تركز بشكل معياري على فلسفة (كانط). بمعنى آخر، لدى الإتحاد الأوروبي كلاً من المعايير التي يرغب في تعزيزها وطريقة معيارية لتحقيقها. ووفقاً لمانرز، هذا الإتحاد متميز (special) لأنه لا يريد فقط تعزيز المعايير، ولكنه أيضاً يروج للمعايير عبر عملية معيارية تتميز بالمبادئ المشتركة والإستعداد لتجاهل مفاهيم "الدولة" أو "الدولية"، وهذه المعايير عدّها أساسية وهي جزء من الممارسة الدستورية والقانونية في أوروبا منذ عقود عدة وتشمل: السلام، الحرية، الديمقراطية، حكم القانون، حقوق الإنسان، التضامن الاجتماعي، عدم التمييز، التنمية المستدامة والحكم الصالح (٣٨).

ويبدو أنّ المزج الذي استخدمه (Manners) بين "القوة المدنية" و"المعيارية" كان عبارة عن توليفة للجمع بين تحولات تاريخية شهدتها أوروبا. فالمعايير والقيم كانت بالأساس متأصلة في نخب القوة المدنية التي يمكن إرجاعها جزئياً إلى الليبراليين الكلاسيكيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وجزئياً إلى الليبراليين



الأكثر توجهاً اجتماعياً في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وأن مصطلح "مدني" إرتبط في كثير من الأحيان بالسلوك غير العسكري البحت للسياسة الخارجية، كما ان المفهوم له شكل إقتصادي إرتبط بتوجه الدولة التجارية التي تتميز سياستها الخارجية بالسعي لتحقيق مصالح اقتصادية وطنية محددة بدقة، والعمل على فعل الخير والمساهمة في تدابير حفظ السلام باستخدام "دفتر الشيكات" ^(٣٩). بمعنى آخر، إنّ المعيارية هي إنعكاس أو الوجه الآخر للمدنية بحكم أنّ المبادئ والقيم ارتبطت بشكل وثيق بالقوة المدنية الأخلاقية، وأنّ أوروبا، حسب وجهة نظر (مانرز)، تجمع ما بين المعايير والتوجه المدني غير العسكري.

إنّ الحجة الرئيسية لـ (Manners) هي أنّ التطورات التي لحقت بالعلاقات الدولية في التسعينيات أدت إلى إعادة التفكير في مفاهيم القوى العسكرية والمدنية، وأنّ الإتحاد الأوروبي لا يعتمد (كقوة معيارية) على القوة العسكرية لوضع معايير السياسة الدولية، ولا حتى الإستخدام القسري للوسائل الاقتصادية المدنية التي تشكل جوهر قوة الإتحاد الأوروبي، بدلاً من ذلك، إنّ قوة التأثير التي يملكها تكمن في القيادة المعيارية والإقناع ^(٤٠).

ويبدو أنّ ما أعطى قوة وحجة منطقية للحدث عن أهمية تبني المعايير في السياسة الأوروبية، الإسهامات التي قدمتها نظريات العلاقات الدولية وتحديداً ما يتعلق بتفسيرها لأطر التعاون والتمايز بين اعضائه في إطار شكل من أشكال الحكم فوق وطني. إذ أوضحت هذه النظريات بجلاء أنّ المعايير والقيم كانت سبباً في إقامة التعاون الأوروبي. ففي البداية، واجهت رواد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية صعوبة حمة في كيفية تفسير هذا الجمع بين المصالح الوطنية الأنانية وتحقيق التكامل الأوروبي، على اعتبار أنّ الواقعية مأخوذة بفكرة التركيز المفرط على السياسة الخارجية والأمنية للدول في إطار السيادة الوطنية وهو ما يعوق حكماً عملية الإندماج التي تتطلب التنازل عن بعض مظاهر السيادة، ولعل التمييز الذي قدمه أستاذ العلاقات الدولية (ستانلي هوفمان - Hoffman) بين السياسات "العالية" و"المنخفضة" يفترض أنّ يكون سبباً وجيهاً يحول بين الدول الأوروبية وتحقيق التعاون في مجال السياسة الخارجية والأمنية، بحكم أن السياسة العليا، التي تشمل العلاقات الخارجية، هي تقليدياً من شؤون الدول ذات السيادة، التي تحجم بشدة عن تسليم السلطة إلى مؤسسة فوق وطنية في مجال السياسة هذا. بمعنى آخر، وجدت الواقعية التقليدية صعوبة في قبول مثل هذه الدرجة العالية من التعاون المؤسسي بين الدول الأوروبية ^(٤١).



وفي محاولة لتفسير هذا التناقض، اعتبر البعض من رواد مدرسة الواقعية الجديدة (Neorealism)، أنّ سلوك الدول هو نتيجة قوتها النسبية وموقعها في النظام الدولي الفوضوي هيكلياً، والذي بدوره تحدده القوى العظمى إلى حد كبير، وبالتالي، إن إنشاء السياسة الامنية والخارجية الأوروبية المشتركة (CFSP) وفقاً للواقعيين الجدد كان يعكس رغبة الدول الأعضاء في العمل كموازن للولايات المتحدة، فضلاً عن محاولة لتحقيق التوازن بين بعضها البعض في إطار هذا النظام الفوضوي وهو ما ينسجم بشكل عام مع نظرية ميزان القوى^(٤٢).

لكن وجهة النظر هذه لم يتفق معها آخرون، بل على العكس اعتبروا أن الإسهامات التي قدمتها المدرستان المؤسساتية والبنائية (Institutionalism and Constructivism) تُسهم بشكل أكبر في ردم التعارض بين التكامل الأوروبي والمصالح الوطنية. بالنسبة للمدرسة المؤسساتية، تستند الحجة الرئيسية لتفسير صعود التعاون الأمني حول كيفية تأثير المؤسسات الدولية على سلوك الدول، وأنّ الآليات المؤسساتية للإتحاد الأوروبي عملت على إضفاء الطابع الاجتماعي على نخبه المشاركين في صياغة سياسة أوروبية مشتركة بشأن تلك القضايا، وهذا التركيز على التفاعل الاجتماعي ومزج المؤسساتية والبنائية أسهم في إضفاء الطابع المؤسسي وخلق الظروف لممارسات التواصل (communicative practices) لتغيير مصالح الدول القومية وبما يؤدي في النهاية إلى التعاون في مجال السياسة الخارجية^(٤٣).

وضمن سياق قريب، يميل رواد "المدرسة البنائية" إلى إعطاء الأولوية للتفاعلات الاجتماعية والعوامل الفكرية. إذ يؤكد البنائيون على وجه الخصوص، على الدور الذي يلعبه الإتحاد الأوروبي في تبادل ونشر الأفكار والمعايير والمعتقدات والقيم المشتركة بين الدول الأعضاء والتفاعلات الاجتماعية بين صانعي السياسة في بروكسل، وهذا يعني ان النخب تتقارب في بروكسل بشكل تدريجي نحو تفاهات مشتركة، وبالتالي إعادة تعريف مصالحهم وهوياتهم. وعلى حد رأي البنائيين، كلما زاد تعاون الدول الأوروبية عبر الإتحاد الأوروبي، سيكون التعاون المستقبلي أسهل^(٤٤). وان كانت الواقعية الكلاسيكية تنظر إلى النظام الدولي الفوضوي على أنه نظاماً للمساعدة الذاتية، حيث تعتمد كل دولة على قدراتها الخاصة لتأمين مصالحها وذاتها، ينظر الليبراليين والبنائيين إلى الفوضى باعتبارها حافزاً لتحقيق التعاون والأمن الجماعي بين الدول في ظل تبني قيم ومعايير مشتركة. هكذا، أسهمت نظريات العلاقات الدولية في تقديم تفسير لأسباب التعاون الأوروبي وفي ذات الوقت أعطت قوة معنوية لتبني هذه المعايير.





أيضاً ما أعطى قوة مضافة لحجة المعايير، هي أنّ الحرب الباردة التي أنتهت باختيار الأنظمة الداخلية في جميع أنحاء أوروبا الشرقية التي كان ينظر إلى أيديولوجيتها على أنها غير مستدامة، قد كشفت عن حقيقة ان الأختيار كان في القيم والمعايير (الأيديولوجيا الماركسية) بدلاً من القوة المادية، مقابل انتصار للإنموذج الغربي (الليبرالية الديمقراطية). وبالتالي، بدأ أن نهاية الصراع يُمكن ان تعطي زخم أكبر لفهم أفضل لدور الاتحاد الأوروبي في السياسة العالمية من خلال التركيز على قوة الأفكار والمعايير بدلاً من القوة المادية، بعبارة أخرى دور (القوة المعيارية) (٤٥).

ولا مبالغة في القول أن المعايير والقيم السياسية والإتفاق على ترويجها، باتت جزءاً رئيساً من الشخصية الدولية للإتحاد الاوروي. ففي عام ٢٠٠٣ أصدرت المفوضية الأوروبية تقريراً أعلنت فيه إن الاتحاد الأوروبي قد اتخذ "التعددية" خياراً استراتيجياً، وبعد بضعة أشهر نشر الاتحاد الأوروبي أول استراتيجية أمنية له (European Security strategy ESS -)، ورد فيها أن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي هو تعزيز "التعددية" بشكل عام ودور الأمم المتحدة على وجه الخصوص (٤٦). بمعنى، أن الاتحاد الأوروبي أعلن عن التزامه بقوة الدفع الناعمة بالتعددية وحفظ السلام وصنع السلام بالإضافة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية. كذلك، في خطابها بمناسبة الذكرى ال(٥٠) لتوقيع معاهدة روما، أشارت المستشارة الألمانية (انجيلا ميركل) إلى هذه المعايير باعتبارها ما يميز قوة الإتحاد: "يجب أن نسأل من جديد: ما الذي يجمع أوروبا وما هو جوهر هويتها، بالنسبة لي الجواب واضح: إن مصدر هوية أوروبا هو قيمنا الأساسية المشتركة،، هو ما يجعل أوروبا متماسكة كيف يمكننا الحفاظ على ما حققناه وتقويته وتعميقه حتى يصمد أمام اختبار الخمسين عاماً القادمة،، كما أعتقد، من خلال التركيز على ما هو أعظم في قوتنا - قوة الحرية" (٤٧).

ولقد حرص الإتحاد على أن تكون عملية التكامل السلمي والتفاعل المكثف بين أعضائه بمثابة نموذج للدول الأخرى للتغلب على نزاعاتها، وهذا النهج كان يفرض على الإتحاد الأوروبي الإلتزام الصارم بالمساهمة في السلم والأمن الدوليين من خلال الوسائل الناعمة وغير العسكرية، وأنّ إضفاء الطابع الخارجي على القيم التي توجه العلاقات الداخلية للإتحاد مثل الحل السلمي للنزاع والتفاوض والديمقراطية وسيادة القانون ونشر حقوق الإنسان، تعني السعي إلى ممارسة نوع جديد من القوة التصالحية الفاضلة (Irenic Power)، وأن يكون الإتحاد الأوروبي متميزاً "في تكوين الأهداف والقيم وفي تكوين الأدوات السياسية المستخدمة" (٤٨).



على هذا الأساس، بات واضحاً أن الإتحاد الأوروبي مثلما يسعى إلى بناء صورة براقية عن نفسه، يحاول في ذات الوقت تمييز نفسه عن قوى دولية أخرى بشكل إيجابي، وعلى حد قول (Marsh & Mackenstein) "بات للإتحاد حضور عالمي كبير وصورة لطيفة في العلاقات الدولية بسبب تعددية الأطراف الورعة ونهجها التقليدي غير القسري في علاقاتها الخارجية. يتم تشجيع هذه الصورة من خلال إجراءات الإتحاد الأوروبي التي تعكس بشكل متكرر مبادئه بالمقارنة مع القوى الرائدة الأخرى، لا سيما الولايات المتحدة" (٤٩).

وقد إعتبر (يان مانرز - Ian Manners) ان مصدر الهوية المعيارية للإتحاد الاوروي التي يعكسها في سياسته الخارجية تنبع من الاساس التاريخي لتشكيله. فبعد الحرب العالمية الثانية، كانت الدولة الأوروبية بحاجة إلى إقامة سلام مستدام وتجنب المزيد من الصراع، ولتحقيق هذا الهدف، تم الاتفاق على أنّ تعزيز السلام والحرية يتطلب إنشاء كيان سياسي يتجاوز الدولة على أن تكون القواعد الدستورية لهذا الإتحاد الجديد بشكل رئيسي ممثلة في المبادئ العامة والقيم المشتركة التي يمكن لجميع الأعضاء الاتفاق على حتميتها مثل مبادئ الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وهي المبادئ التي تم تضمينها في إعلان كوبنهاجن عام ١٩٧٣ (٥٠). وقد أدت هذه الديناميكيا إلى إنشاء نظام قانوني قائم على المعاهدات حيث تُحدد القواعد الدستورية هيكله الداخلي وهويته الدولية، ونظراً لأن هيكله السياسي مختلط باعتباره شكل من أشكال الحكم فوق الوطني والحكومة الدولية، بات الوضع الخارجي للإتحاد الأوروبي يعكس العناصر (المعايير) المتفق عليها من قبل الدول الأعضاء فيه (٥١). لذلك، كانت القواعد والقيم والمبادئ العالمية التي شكلت الأساس الدستوري للإتحاد، هي أيضاً الأساس الذي حدد شكل سياساته الخارجية.

وفقاً لهذا المنظور، تنطلق فكرة الهوية المعيارية من واقع إن الإتحاد الاوروي لا يمكن له أنّ يتبنى خلافها أو يجد ما يعاكسها، لسبب بسيط أن الإتحاد يمثل "نظام فوق الدولة الوطنية" ولا يمكن ان يتبنى سياسات تعكس ديناميكيات وتطلعات القوة لعدم إمكانية خلق اتفاق بين أعضائه حول هذه الديناميكيات، وبالتالي فان القيم التي تم الاتفاق على أن تكون الاساس الدستوري للإتحاد هي ذاتها التي يتبناها في سياسته الخارجية. إنّها ببساطة عملية توفيق بين هدفين: الوصول الى الحد الممكن من الاتفاق حول قضايا أمنية ودفاعية في السياسة الخارجية بما ينسجم مع القيم والمعايير، مع حماسة للترويج لهذه القيم كأساس لسياسته الخارجية لأن هذا يمثل أقصى ما يمكن أن يحصل عليه من إجماع اعضائه في المجال الخارجي.



وليس في الامر مجافاة للحقيقة القول أن الإتحاد الاوروي، جزئياً لم يكن هدفه الإستحواذ على قوة عسكرية جبارة تحت قيادة أوروبية موحدة، ليس لأن هذا الأمر بعيد المنال في ظل وجود وجهات نظر مختلفة للدول الأعضاء حول كيفية المقاربة بين المصالح الوطنية والتفضيلات فوق - وطنية فحسب، بل لأن بناء هذه القوة العسكرية سيُفقد الإتحاد صورته الجذابة التي يحاول تعزيزها بكونه قوة مدنية. فالجهود المتواضعة التي بذلها في عقد التسعينيات في المجال العسكري، لم تخلوا من النقد الشديد إلى الحد الذي وُصفت فيه بأنها محالة (لعسكرة الإتحاد الأوروي-Militarizing the EU) وأن نتائجها ستكون سلبية لأنها "ستُضعف الصورة المميزة للإتحاد الأوروي المتمثلة في امتلاك هوية دولية مدنية" (٥٢).

على هذا الأساس، يبدو أن تبني أوروبا للقوة المعيارية، كأحد الأسباب وليس سبباً رئيساً، بدا وكأنه محاولة للتعويض عن الفشل في الوصول الى قوة تقليدية موحدة من خلال طرح البديل الناعم وإخفاء الخلل الهيكلي المؤسساتي الذي يمنع قيام قوة حقيقية، ومثلما خلص إليه الباحثان (هيل وسميث) في كتابهما الدراسي "العلاقات الدولية والإتحاد الأوروي"، الصادر عام ٢٠٠٥، إلى أنّ الإتحاد الأوروي يواجه معضلة في سياسته الخارجية بسبب من محاولته للتوفيق بين هدفين متعاكسين، لأن: "محاولة تطوير قدراته وفقاً للتعريفات التقليدية للقوة، وبالأخص في الجانب العسكري، قد يُهدد القيم (الأرينية)**** التي أصبحت أوروبا تمثلها في علاقاتها الدولية، ويعرضها للخطر" (٥٣).

المبحث الثالث: أثر القوة المعيارية في السياسة الخارجية وانعكاسها على المركز الدولي للإتحاد الأوروي.

في عام ١٩٩٨، نشر (زيلونكا-Zielonka) كتاباً يدور حول عجز أوروبا الواضح عن التعامل والتصرف مع بيئة دولية معقدة، متسائلاً لماذا يفشل الإتحاد في وضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة قابلة للتطبيق، ليستنتج في النهاية أنّ الشلل الأوروي لا يشمل الاقتصاد والتجارة حيث يظهر الإتحاد الأوروي كفاعل ديناميكي وقوي، لكن الشلل ينطبق على شؤون السياسة والدبلوماسية والامن وأن هناك خمسة تفسيرات متميزة للشلل الأوروي هي: الاختلاف حول سياسات القوة التقليدية، تأكيد المصالح الوطنية، التصاميم المؤسسية المضللة، أزمة الديمقراطية الحديثة، والارتباك المفاهيمي ما بعد الحرب الباردة (٥٤).

ورغم وجهة النظر هذه، والشلل الجزئي الذي يخيم على المستويات التي ذكرها، ما زال يُنظر إلى الإتحاد الأوروي على أنه إجابة مناسبة للتحديات الجديدة لنظام ما بعد الحرب الباردة بسبب التعاون بين أعضائه والمؤسسات المشتركة التي أنشأها لتعزيز أطر التفاعل وسعيه من أجل اتباع نهج متعددة الأطراف في



السياسة الدولية، بما يعني طرحه لنموذج يُمكن تبنيه في حل العضلات والالتزامات السياسية. ولكن مع ذلك، تبدو القوة المعيارية لوحدها عاجزة عن أن تسود في نظام دولي ما زالت تحكمه سياسات القوة التقليدية ومفاهيم الصراع، وهذا على ما يبدو يُسبب إرباكاً للخبراء في محاولاتهم لتقييم دور وموقع الإتحاد في السياسة العالمية في ظل إلتزامه "القيمي والأخلاقي" بمفاهيم (القوة المعيارية)؟

لقد جادل (روبرت كاغان-Kagan) في كتابه (الفردوس والقوة)، إن أوروبا قد تجاوزت القوة (السلطة) إلى عالم قائم بذاته من القوانين والقواعد والمفاوضات، وهي تعيش اليوم في عالم "كانطي" من خلال إيمانها ب(السلام الأبدي)، بينما الأمريكيون "الغارقون في التاريخ" يتأخرون في "عالم هوبزي" غير مؤكد، حيث القواعد والقوانين غير موثوقة والوسيلة الوحيدة للأمن "قوة عسكرية" لا مثيل لها^(٥٥). ورغم أن الكاتب يحمل على أوروبا "مثاليتها الزائدة" وتجاهلها لحقائق عالم اليوم، إلا أن هذا لا يحكم قطعاً أن أوروبا لا تبحث عن القوة التقليدية بقدر ما أنها بنوياً وهيكلية غير قادرة على عرضها بذات الحزم الذي تُقدم فيه للعالم قوتها المعيارية، وعلى حد قول (نيكولايديز) "لدى الأوروبيين مشكلة مع القوة. إنهم يهتمون بها ولكنهم غير قادرين (بشكل فردي) أو مترددون (بشكل جماعي) في عرضها بشكل صريح"^(٥٦).

من جانب آخر، لا يمكن أن نضع الجهود السابقة التي بذلها الإتحاد الأوروبي في إطار بناء قوة عسكرية مستقلة، وإن كانت بطيئة، إلا ضمن وجود رغبة حقيقية في إمتلاك قوة دفاعية حتى وإن بدت السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والتطور اللاحق لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة باعتبارها تقويض محتمل لمفهوم القوة المدنية في أوروبا، ما يعني أن هناك بعض الشك يحوم حول تصور أن الأثر الذي تُحدثه القوة المعيارية لأوروبا سيكون أكبر من أثر إمتلاكها لقوة عسكرية، على الأقل ضمن المدى الزمني القريب. إبتداءً، يُمكن النظر إلى تأثير القوة المعيارية والمدنية للسياسات الأوروبية من خلال الإفادة من تفسيرات نظرية الدور (Role Theory)، وإن كان الأمر ليس موضع إتفاق بين الدراسين، فعلى حد رأي (كريستيان بوركهاردت - Burckhardt) "رغم أن نخرج نظرية الدور يؤكد على تمايز القوة المدنية في أوروبا، إلا أنه ما زال من المشكوك فيه قدرة هذه النظرية على أن تزودنا بتفسير لشخصية القوة المدنية في أوروبا"^(٥٧). وهذا الشك طرحه (بوركهاردت) على شكل تساؤل بصيغة: هل أن الدور الذي يمارسه الإتحاد يعكس فعلاً خصائص القوة المدنية التي يدعيها؟ هذا الشك لم يكن مردده أن أوروبا ليست قوة مدنية في الداخل، بل أن دور الإتحاد



الأوروبي في الخارج كقوة مدنية لا يبدو واضحاً لأن هذا يتطلب أن تكون سياسته الخارجية متسقة، بمرور الوقت وفي جميع القضايا، مع مفهوم القوة المدنية.

ويمكن أن نجد تفسيراً منطقياً لهذه الشكوك عبر النظر في حقيقة أنه في بعض الأحيان، لم تكن المشكلة متعلقة بغياب الإتساق في السياسة الخارجية المدنية، بل أنّ الإتحاد الأوروبي تعامل مع بعض القضايا، وتحت ضغط الواقعية والمصالح بطريقة كان فيها الحفاظ على النظام موقع الصدارة على القيم والمبادئ، ما يعني أن القوة المعيارية للإتحاد الأوروبي واجهت تحديات أرغمتها على التعامل بطريقة براغماتية مع متغيرات الوضع الراهن. على سبيل المثال، إن تدقيق تعامل الإتحاد الأوروبي مع (إنتفاضات الربيع العربي ٢٠١١) يُعطي الإنطباع انه قدم نفسه كطرف يتصرف بمستوى أقل من ثقله، قانعاً بإصلاحات طفيفة نحو سيادة القانون، ويعطي أولوية لتحرير الاقتصاد وإحراز التقدم التكنولوجي، بدلاً من التركيز على التنمية السياسية والاقتصادية الجوهرية. وبشكل مختصر "تدعو سياسة الجوار الأوروبي إلى الإصلاحات السياسية وتحسين الحريات السياسية الأساسية، لكنها لا ترقى إلى وضع نهج جديد واسع النطاق يربط بين الأهداف والأدوات في إطار إقليمي"^(٥٨).

لقد كانت للإنتفاضات العربية تأثير لا ينكر على الفاعلين الدوليين، تحديداً الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إذ وضعتهما أمام تحدٍ يتمثل بضرورة الإعتراف بخطورة زعزعة استقرار الأطراف الفاعلة الإقليمية الهامة المؤيدة للوضع الراهن، مثلما أهتمهم هذه الإنتفاضات إن مرحلة نماذج الإصلاح بقيادة غربية من أعلى إلى أسفل في العالم العربي قد شارفت على نهايتها. في هذه الحالات، تغلبت اعتبارات السياسة الواقعية على القيم المعيارية نفسها، سيما مع ترسخ الإفتراض، وإن كان غير مرغوب أوروبياً، أن الأنظمة الاستبدادية ستكون مستدامة من الناحية السياسية على المدى الطويل في ظل وجود إتقسام مجتمعي يستحيل معه أن تمثل هذه المجتمعات أي نوع من المعارضة القوية^(٥٩). كان هذا يعني إنه في مواجهة التناقض بين الديمقراطية والمصالح الأمنية في المنطقة، يُصبح من المسموح به لهذه الأخيرة أن تطغى على الأولى حيثما كان هناك تعارض بين الاثنين، ومن وجهة نظر أوروبية، لم يكن في الأمر خذلان للقيم بقدر ما هو صعوبة تطبيقها وأنّ الأمر متعلق بالأختيار العقلاني ما بين النظام والفضوى.

إذ قد تبدو أهداف الإتحاد الأوروبي المعيارية، التي يُعلن تمسكه بها، متلائمة أخلاقياً وقيماً مع بعضها لكن الواقع يشي أنّه من الصعب تحقيقها كحزمة واحدة. إنّ أهدافاً مثل: تعزيز التعاون الإقليمي، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنمية المستدامة وما إلى ذلك، تبدو أهدافاً



جذابة ولا تدعم بعضها بعضاً فحسب، بل تُسهم أيضاً في منع النزاعات ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والمهجرة غير الشرعية وما إلى ذلك. والاتحاد الأوروبي خطيباً، لا يبدو على إستعداد لإجراء نوع من المقايضة بين النظام والعدالة، لكن في الممارسة العملية، الأمر ليس بهذه البساطة، لأنه دائماً تبرز مشكلة التوفيق بين هذه الأهداف في حال ظهور تعارض بينهما، ما يحتم الاختيار الصعب: أيهما يجب أن يأتي أولاً؟ إعادة الإعمار أم نشر الديمقراطية أم ملاحقة مجرمي الحرب؟ حتى وإن كانت الحزمة مرغوبة ككل، إلا أنّ الواقع يفرض عليه المفاضلة بين خيارات تخصيص التمويل والموارد الدبلوماسية. مثال على ذلك، الإنحياز السائد لدى الإتحاد هو إعطاء الأولوية لمكافحة الجريمة الدولية (خاصة الإرهاب الدولي والمهجرة غير الشرعية) على السعي لتحقيق أهداف بيئية مثل تعزيز الديمقراطية أو حقوق الإنسان، على الأقل في المدى القصير.

مثال آخر يمكن أنّ نسوقه في إطار التعامل البراغماتي مع بعض الأهداف والمتعلق بالموقف من مشروعية استخدام القوة. إذ يصر الأوروبيون على أنّ مجلس الأمن هو المصدر النهائي للشرعية الدولية، لكن عند المقارنة بين موقف الأوروبيين في حرب كوسوفو (١٩٩٩) وحرب العراق (٢٠٠٣) سنجد موقفاً يعكس تناقض صارخ حول مصدر الشرعية التي يمثلها مجلس الأمن، إذ لا يتم قبوله كمصدر وحيد للشرعية الدولية دائماً لأنه في حالات معينة يتعارض الأمر مع مصالحهم. فعندما طلبت أوروبا عام (٢٠٠٣) بأن تسعى الولايات المتحدة للحصول على تفويض من الأمم المتحدة لحرب العراق، وربما لجميع الحروب المستقبلية، كان الطلب بمثابة اقتراح ثوري، لكن في واقعة سبقتها، حرب كوسوفو، كان الأوروبيون هم من ذهب، إلى جانب الولايات المتحدة، إلى الحرب دون الحصول على موافقة مجلس الأمن في إضفاء الشرعية، على إعتبار أن الحرب كانت مشروعة وأن لديهم مسؤولية أخلاقية معينة لمنع إبادة جماعية أخرى في القارة، و"هذه المسؤولية الأخلاقية تمنحهم ترخيص خاص للذهاب إلى الحرب لوقفها"، على حد تعبير (يوشكا فيشر - Joschka Fischer) *****^(٦٠)، أحد أقوى مؤيدي الحرب في عام ١٩٩٩. وكان واضحاً أنه في هذه الحالة، تغلب التاريخ والأخلاق على المبادئ التقليدية لسيادة الدولة وعدم التدخل.

وحتى عندما حذر (هنري كيسنجر) من أن "التخلي المفاجئ عن مفهوم السيادة الوطنية" يُهدد بفك إرتباط العالم بأي فكرة عن النظام، سواء كانت قانونية أو غير ذلك، رفض العديد من الأوروبيين هذه الشكوى في ذلك الوقت، أي قبل أربع سنوات فقط من حرب العراق التي عارضوها بشدة، لأنهم لم يكونوا أبداً يعتقدون أنّ الشرعية الدولية تقع حصرياً بيد مجلس الأمن، أو في ميثاق الأمم المتحدة، أو حتى في المبادئ



التقليدية للقانون الدولي، وبدلاً من ذلك، آمنوا بشرعية قيمهم الأخلاقية المشتركة لما بعد الحداثة^(٦١). بشكل مختصر، وحسب اعتقادهم، ربما كانت هذه الحالة التي تصرفوا بها بعيداً عن مجلس الأمن تتسق فيها فكرة الحفاظ على النظام وتجنب الفوضى مع القيم الأخلاقية دون الحاجة إلى التضحية بإحدهما على حساب الأخرى.

وبالعودة إلى نظرية الدور وكيف تسمح بتفسير دور الاتحاد الأوروبي على المستوى الخارجي، نجد أن هذه النظرية التي تقوم على فكرة الإدراك للذات والتوقعات الآخرين تسمح للفاعل (Actor) ببناء نفسه في الساحة الدولية من خلال أخذ توقعات الفاعلين الآخرين في الاعتبار بشكل منهجي، بمعنى أن قوة المكانة التي تحققها (الذات) تعتمد، إلى حد كبير، على رؤية الغرباء (الآخرين) لهذه المكانة وأهميتها، وهذا هو الذي يخلق هوية محددة. وفيما يتعلق بدور الاتحاد الأوروبي، نجد أن تركيزه على القيم والمعايير يراه به تحقيق استيعاب الإدراك الذاتي وأيضاً استيعاباً لتوقعات "الآخرين" الإيجابية عنه، فتوقعات الدور من قبل الآخرين تؤثر على سلوك الدولة كونهم يربطون المعايير مع التوقعات، بمعنى أن (الآخرين) في مواقف محددة يتوقعون سلوكاً معيناً من طرف دولي ينسجم مع المعايير التي يتبناها ذلك الطرف، وهو ما يؤدي إلى الافتراض المركزي بأن "آراء الآخرين بشأن الاتحاد الأوروبي تُساعد في تشكيل الهوية وإعطاء قوة للدور الذي يؤديه"^(٦٢).

وأهمية توقعات الآخرين في التأثير على الدور الذي تضطلع به الدولة يُسهم إلى حد كبير في إحداث تغيير، وبما أن الإتحاد الأوروبي يعتبر نفسه قوة (مدنية معيارية)، تُريد التأثير على مجرى التاريخ، فهو يطمح إلى أن تكون توقعات الآخرين عنه إيجابية، ولهذا السبب عندما يطرح مفهوم القوة المدنية، وإن كانت تنطوي على ممارسة السلطة، إلا أنه لا يطرحها وفقاً للمفهوم الفيبري (Weberian) أي القوة باعتبارها "إكراه" سيما ما يتعلق باستخدام القوة العسكرية، بل أن القوة المدنية، بشكل كبير، تعتمد من حيث المبدأ على ما أسماه (ستيفن لوكيس - Steven Lukes) بـ(القوة ثلاثية الأبعاد - Third Dimensional Power)، وهي نوع القوة التي تمنع الصراعات من أن تكون مسألة مُدرجة على جدول الأعمال، وتُمارس من أجل التأثير على تصورات الدول الأخرى لمصالحها الذاتية^(٦٣). وإن كانت القوة القسرية تحاول حمل الآخرين على فعل ما لا يفعلونه لولا ذلك، فإن "القوة المدنية" تهدف إلى حملهم على الرغبة في فعل ما لا يريدون لولا ذلك، بمعنى إن ممارسة القوة المدنية متصلة بمفهوم (جوزيف ناي - Nye) عن "القوة الناعمة". فعلى النقيض من



التركيز الواقعي على القوة كمصادر صلبة، تستهوي الأوروبيين فكرة القوة حسب فهم (ناي) لها، بأنها القوة التي تدور حول النتائج (Outcomes)، والتي تكون أكثر فاعلية إذا تم تطبيقها بدون إكراه^(٦٤).

إنّ القوة "المعيارية" الأوروبية تميز نفسها من خلال ترسانتها الواسعة من السياسات غير العسكرية، مثل العلاقات التجارية الخارجية، التنمية والمساعدات الإنسانية، المبادرات الدولية في المجالات البيئية والاجتماعية. وغالباً ما يتم التأكيد على فاعلية الدور الأوروبي من خلال الأدوات الخارجية غير التقليدية، وبصرف النظر عما إذا كانت أوروبا تعتمد على أدوات السياسة الخارجية المدنية هذه بدافع الضرورة أو نابعاً من بذها لمحاولة حقيقية لتغيير السياسات الخارجية التقليدية وإحلال القوة المدنية باعتبارها القوة الأساس أو ما ينبغي ان تكون عليه، هناك إجماع على أنها تشكل الملامح الرئيسية لقوة أوروبا "المدنية" في الخارج^(٦٥).

وعلى الرغم من وجهة النظر التي تعتقد أن تأثير الوسائل المدنية للقوة لا يمكن تحسبها مقارنة بتدابير السياسة الخارجية التقليدية، ويتم التقليل من شأنها بشكل عام في أبحاث تحليل السياسة الخارجية الواقعية^(٦٦)، إلا ان وجهة نظر معارضة تعتبر هذه الوسائل المدنية مصدر التأثير الدولي الأكبر للاتحاد الأوروبي. مثلاً شكك (مورافيسك) في حاجة الاتحاد لسياسة أمنية "صارمة"، وانتقد الوصف الشائع للاتحاد الأوروبي بأنه "عملاق اقتصادي لكنه قزم سياسي"، واعتبر هذا التوصيف مُضلل، وان الأوروبيون "يمارسون بالفعل قوة فعالة على السلام والحرب مثل قوة الولايات المتحدة، لكنهم يفعلون ذلك بهدوء، من خلال "القوة المدنية"، هذا لا يكمن في نشر القوات المسلحة أو المفجرين، بل في الترويج الهادئ للديمقراطية والتنمية من خلال التجارة والمساعدات الخارجية وحفظ السلام"^(٦٧).

بالإضافة إلى هذه الوسائل "الناعمة" للقوة، فإن "القوة المعيارية" تميز نفسها أيضاً من خلال الطريقة التي تمارس بها قوتها الدولية. على الرغم من أن القوة المدنية تستخدم العصا، على سبيل المثال من خلال العقوبات الاقتصادية أو الدبلوماسية، إلا أنها تفضل عموماً استخدام "الجزرة"^(٦٨)، وهذا يعني تفضيل الحوافز من خلال مساعدات التنمية، والوصول إلى الأسواق، والحوار السياسي، والإقناع في الشؤون الدولية. إذ أشارت أبحاث (كارين سميث) إلى أن "ما يميز هوية الاتحاد الأوروبي كقوة ناعمة معيارية هي الطريقة التي يتبعها لتحقيق أهدافه، بالاعتماد على الإقناع والحوافز الإيجابية بدلاً من استخدام الإكراه لتحقيق تلك الأهداف"^(٦٩).

ولعل أقوى أداة ناعمة، والتي تبدو فريدة من نوعها، للسياسة الخارجية الأوروبية هي الوعد بالعضوية في الإتحاد الأوروبي، وهذه العضوية التي تمنح وصولاً أكبر وغير مقيد إلى السوق الأوروبية الواسعة تخلق زخماً لا





يقاوم لإجراء الإصلاح السياسي والاقتصادي لدى الدول الطامحة بالإنضمام. مثلاً خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، خسرت الحكومات الفاسدة والمتعصبة عرقياً في بلدان (رومانيا، بلغاريا، سلوفاكيا، كرواتيا و صربيا) الانتخابات أمام التحالفات الديمقراطية المؤمنة بالسوق على أساس الوعد بالعضوية النهائية في الاتحاد الأوروبي. وأن تأثير هذه القوة الناعمة في سلوك الآخرين يمكن أن تُلاحظه من خلال التغييرات الإيجابية التي لحقت بكل من (صربيا والجبل الأسود) بعد أن أعلن المفوض الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي آنذاك (خافيير سولانا) بأنه لن يتم النظر في عضويتها إلا إذا تقدمتا معا وأجريت الإصلاحات السياسية والإقتصادية المطلوبة^(٧٠).

مثال آخر على التأثير الناعم للقوة المعيارية الأوروبية، هي تشريعات العنف المنزلي في أوروبا الوسطى والشرقية ما بعد الشيوعية. إذ أثرت معايير حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية على سياسات العنف المنزلي في تلك البلدان، وتشهد قائمة التغييرات القانونية المتعلقة بالعنف المنزلي في جميع دول أوروبا الوسطى والشرقية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٤، على حقيقة أن المنظمات غير الحكومية استخدمت بنجاح صورة الإتحاد الأوروبي كرمز لحقوق الإنسان والديمقراطية لتعزيز مطالباتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، كما أن الإتحاد الأوروبي مارس بعض الضغط على الدول الأعضاء والدول المرشحة، للتعامل بشكل أكثر فاعلية مع العنف المنزلي وإعتبار العنف ضد المرأة كقضية أساسية من قضايا حقوق الإنسان^(٧١).

وثمة مسألة أخرى متعلقة بتأثير لا يُنكر للقوة الناعمة الأوروبية، لفت الأنظار إليها (روبرت كوبر) ***** في كتابه (تحطم الامم)، إذ جادل (كوبر) أن قوتين ثوريتين تعلمان على تغيير العلاقات الدولية: إختيار إحتكار الدولة المطلق للعنف، والذي تبدأ بشكل واضح من خلال ظهور كيانات خارج إطار الدولة تمثلت بالمجموعات المتطرفة والمنظمات الإرهابية التي تعمل على مستوى عالمي، وصعود نظام مستقر وسلمي في أوروبا لا يقوم على أساس ميزان القوى أو سيادة الدول المستقلة. ضمن هذا المخطط، يتم تقويض نظام ويستفاليا التقليدي للدول القومية وسياسات القوة من كلا الجانبين، من قبل أوروبا ما بعد الحداثة وعالم ما قبل الحداثة من الدول الفاشلة وفوضى ما بعد الإمبراطورية^(٧٢).

وحسب رأيه، أحدثت أوروبا تغييراً في العلاقات الدولية بسبب قوتها الناعمة باعتبار أن مشروع التكامل الاوروبي يمثل رمزاً لنظام ما بعد الحداثة، وفي ذات الوقت تعمل على توظيف هذه القوة كنهج في التعامل مع هذه التغييرات الثورية. فإن كانت المقاربة الأمريكية لمثل هذه التهديدات هي نهج المهيمن والسيطرة



من خلال القوة العسكرية، إذا لزم الأمر، على السياسات الخارجية للدول المهديّة، يهدف المجتمع الأوروبي إلى التوسع إلى الخارج لامتصاص المجتمعات المهديّة في محيطها بطرق سلمية.

وبشكل عام، يبدو أنّ ترويج الإتحاد الأوروبي للقيم والمعايير في سياسته الخارجية وإستخدام هذه المعايير في وضع أجندة لجدول أعماله قد أسهم إلى حد كبير في رسم صورة عنه باعتباره "القوة الدولية ذات العلامة المميزة" (Branding Power). إذ كتبت صحيفة (Financial Times) ذات مرة "على الرغم من كل مشاكلها، تمتلك أوروبا إنموذجاً اجتماعياً وسياسياً تُحسد عليه في معظم أنحاء العالم: دخل الفرد لا يزال ١٠ أضعاف المستوى الذي نشاهده في الصين. ويمكن أنّ يكون الإتحاد فعالاً بجد في القيام بأشياء صغيرة تتعلق بالسياسة الخارجية، ولا سيما في جواره الجغرافي، ولا غرابة أن يطلق على الإتحاد وصف "القوة المعيارية" طالما ان الآخرين ينظرون إليه كقدوة^(٧٣)، وأيضاً على حد تعبير (مورافيسك) "بعد نصف قرن من الآن، قد ينظر المؤرخون إلى حقبة ما بعد الحرب الباردة ويخلصون إلى أنّ الإنجازات الهائلة لأوروبا ساهمت بقدر كبير في تحقيق السلام العالمي بذات المستوى الذي فعلته الهيمنة العسكرية الأمريكية^(٧٤)."

ومع ذلك، مثلما باتت (المعيارية) عنصر جذب ورسمت صورة براقعة عن الإتحاد الأوروبي، إلا أنّها على ما يبدو حطت من قوته بالمقارنة مع دول كبرى، وفقاً لمعايير القوة التقليدية. إن اختيار المعالم القتالية وتجنب المخاطرة وعدم الإنخراط المكثف في الازمات الدولية وإستمرار الاعتماد على الولايات المتحدة يعكس إلى حد بعيد نوع القوة التي يُظهرها هذا الإتحاد، ما يدفع إلى الإستنتاج أنّ مفهوم القوة المعيارية الذي يتمسك به الإتحاد الأوروبي قد القى بتأثيره على تصنيفه ضمن مركز القوة العالمي (World Sort of Power)، وربما أنّ الطبيعة التكوينية للإتحاد قد تُعيق تحوله إلى قوة عظمى وفق التوصيف التقليدي، وعلى حد رأي (زيلونكا) عندما وصف أوروبا بـ(إمبراطورية قرون وسطى جديدة)^(٧٥)، كان قد أراد بذلك التأكيد على أنّ الإتحاد الأوروبي لا يشبه أي دولة عظمى في نظام (ويستفاليا)، فهو يتميز "بنظام حكم متعدد المراكز، وسلطات قضائية متعددة ومتداخلة، وإختلاف ثقافي واقتصادي مذهل، وحدود غامضة، وسيادة مقسمة"، وهذا التوصيف يدفعنا للتساؤل: هل أسهم نظام الحكم هذا بجعل أوروبا أكثر أم أقل قوة؟

قد تبدو الاجابة صعبة في ظل وجود مراكز فكرية متعددة من حيث رؤيتها لمفهوم القوة، فأنصار المدرسة الواقعية الكلاسيكية ما زالوا يؤمنون بالقوة الصلبة للحفاظ على المصالح الوطنية، وحتى مع تطوير الإتحاد الأوروبي لوسائل تأثير ناعمة في السياسة العالمية تبدو الحاجة للقوة العسكرية مطلوبة في ظل نظام يتغير



نحو العودة إلى سياسات القوة والتنافس الشديد في سباق التسلح. فحتى عندما طغت على السياسة الدولية فكرة الصراع الاقتصادي كبديل عن الصراع الأيديولوجي - السياسي، بقي هناك هامش واسع للحديث عن أهمية القوة العسكرية. إذ كتب (جوزيف ناي) قبل إنهاء الإتحاد السوفيتي بعام "هناك ما يمكن أن نطلق عليه (المرحلة اليابانية) في السياسة العالمية. من المؤكد أن أداء اليابان في استراتيجيتها كدولة تجارية منذ عام ١٩٤٥، كان أفضل بكثير مما فعلت مع استراتيجيتها العسكرية لإنشاء مجال رخاء مشترك أكبر في شرق آسيا، لكن من ناحية أخرى، يعتمد أمن اليابان فيما يتعلق بجيرانها العسكريين الكبار وسلامة طرقها البحرية بشكل كبير على الحماية الأمريكية. حتى وأن تضاءلت هذه المشاكل فإنها لن تختفي مع نهاية الحرب الباردة. لا ينبغي للمرء أن يقفز بسرعة كبيرة إلى استنتاج مفاده أن جميع الاتجاهات تفضل القوة الاقتصادية أو دول مثل اليابان" (٧٦).

ولم يكن الأميركيين وحدهم من نظر لضرورة القوة العسكرية بهذا الشكل، بل أن الأوربيين أنفسهم اعتبروا أوروبا، رغم معاييرها وقوتها الناعمة، ليست من ضمن القوى العظمى. فحسب وجهة نظر (شيرم - Schirm)، إن النهج الذي تبنته أوروبا تقليدياً والمتمثل ببناء جهود الوساطة الخاصة بها والقائم على الاعتراف بالاعتماد المتبادل وليس فرض القوة، ينسجم إلى حد بعيد مع وصف (القوة المتوسطة) وهو أكثر قابلية للتطبيق من النهج الذي يطور فيه الإتحاد الأوروبي نقاط القوة العسكرية أو السياسة الدفاعية التقليدية لأنه "يعكس طبيعة الاتحاد كمنظمة تعزز الاستقرار والثروة من خلال إدارة الاعتماد المتبادل" (٧٧).

وعلى ذات المنوال، يرى (لاتيكينين - Laatikainen) إن أوروبا يمكن عدّها "قوة متوسطة" كتميز عن القوى العظمى والدول الصغرى من ناحية السياسات التي تتبناها، على إعتبار أن الدبلوماسية التي يعتمدها الإتحاد الأوروبي والتي تركز على القيم والمبادئ والتعددية والتعاون الدولي وحل النزاعات والنفور من القوة والتزامهم بمفهوم القوة المدنية أو المعيارية كهوية أوروبية، يتماشى إلى حد كبير مع ممارسات القوى الوسطى (٧٨).

وعلى عكس حجج (Laatikainen) و (Schirm) اللذان جادلا أنّ سلوكيات الإتحاد الأوروبي تجعله في مصاف القوى المتوسطة، يتخذ (توجي - Toje) موقفاً مناقضاً لما ذكره الآخرين بالتأكيد على أن أوروبا "قوة صغرى" وليس "متوسطة". إذ أجرى (Toje) تحليلاً للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، واستنتج أنه رغم وجود مساحة سياسية لمزيد من مشاركة



الاتحاد الأوروبي في الأمن الأوروبي، إلا أن الإتحاد لم يكن قادراً على، أو رغباً بلعب جميع الأدوار بنفس الدرجة من الإنجاز. وجدال (توجي)، أنّ هناك مخاوف خاصة بشأن الأبعاد الأمنية والدفاعية حيث فشلت محاولات تجميع الموارد وتشكيل توافق سياسي في تحقيق النتائج المتوقعة، توافقت هذه الاتجاهات، جنباً إلى جنب مع التحولات في أنماط القوة العالمية الذي أفضى إلى تحول في التفكير الإستراتيجي للاتحاد الأوروبي، حيث تم تقليص طموحاته في التحول إلى قوة عظمى وإستبدالها بميل نحو التحوط (Hedging) تجاه القوى الصاعدة^(٧٩).

وفي مقال لاحق لكتابه، بين (Toje) فيه أنّه رغم دخول الإتحاد الأوروبي إلى عالم سياسات القوة من خلال إنشاء سياسة خارجية وأمنية مشتركة (CFSP) عام ١٩٩١، وتكراره الطموح في أن يصبح قوة عظمى، إلا أن الإتحاد فشل في كثير من الأحيان في تحقيق أهداف السياسة المعلنة. بل على العكس، إنّ أنماط سلوك الإتحاد الأوروبي المتمثلة في محاولات بناء القدرات للتدخل العسكري، تتماثل إلى حد كبير مع أنماط سلوك القوى الصغرى. وبالتالي، فإن الإتحاد الأوروبي أكثر قابلية للمقارنة مع القوى الصغيرة الأخرى مثل السويد أو الأرجنتين بدلاً من القوى الكبرى مثل الصين أو روسيا^(٨٠)، وعلى حد رأيه، "إنّ مفهوم القوة الصغيرة هو مقياس أكثر ملاءمة واتزاناً للإتحاد الأوروبي، وإنّ منظور القوة الصغيرة يجسد الذوق المتميز لـ(CSDP) للإتحاد الأوروبي، أي الاهتمام الشديد والقلق بشأن النظام الدولي الذي يعتبره مليئاً بالتهديدات والقدرة المحدودة على فعل أي شيء حيال هذه التهديدات"^(٨١). وعلى ما يبدو أن رأيه في تقييم الوزن السياسي الدولي للإتحاد الأوروبي إنما يعزى إلى أنماط سلوك القوة الناعمة التي يتبناها، والتي تحظى بأكثر إتفاق بين الأعضاء، في مواجهة التناقضات المرتبطة بالوجود والقدرات في نظام دولي متعدد الأقطاب.

الخاتمة

من الواضح أن طبيعة التكوين التاريخي للإتحاد الأوروبي أسهمت بشكل أساسي في بناء توجهه السياسي القائم على إحترام القيم والمعايير والمبادئ باعتبار أنّها حققت إجماعاً داخلياً وتم تضمينها دستورياً وقانونياً وباتت جزء من الممارسة اليومية للشعوب الأوروبية، وبالتالي أن هذه القيم مثلما حققت إتفاقاً داخلياً، أعتقد الأعضاء، أنّه بالإمكان أن تحقق إجماع حول إستخدامها وتوظيفها من قبل المفوضية الأوروبية كمرتكز في السياسة الخارجية. لكن التركيز على أهمية القيم في السياسة الخارجية، إلا ان الواقع يكشف عن حقيقة أن الإتحاد الأوروبي لا يبدي تمسكاً مثالياً بالسياسة المعيارية في التعامل مع القضايا العالمية بشكل مطلق، ولا



يفسح المجال للواقعية (Realpolitik) لأن تأخذ دوراً مركزياً في سياسته، بل يحاول المناورة بين الإثنين وتقديم إحداهما على الأخرى وفق ما تقتضيه متطلبات: القيم (Values)، المصالح (Interests) والنظام (Order).

وهذا يعني أنّ الإتحاد الأوروبي يُظهر حرصاً على تبني المعايير متى تتيح له الظروف إستخدامها دون التعرض لعواقب سياسية مكلفة، كما أنه يمكن له التعامل ببراغماتية مع بعض القضايا التي يقدم فيها متطلبات الامن على اعتبارات الحقوق والحريات. ولعل المسألة أعلاه، طرحت معضلة الاختيار بين الأولويات التي يواجهها الإتحاد الأوروبي على مستوى تحقيق المبادئ التي يدعو لها، مثلما أنه واجه معضلة على مستوى السياسات الامنية والدفاعية تتعلق بالتناقض ما بين تعزيز القيم وبناء السلام في الداخل والذي يفترض نزع السلاح، وما بين بناء قوة عسكرية موجهة للخارج نفترض الدعوة للتسلح.

وبشكل عام يمكن القول أنّ الإتحاد يتنازعه إتجاهان: الأول يفترض أن هناك حاجة ماسة لبناء قوة أوروبية صلبة ليس من اجل استعراضها أمام العالم، وليس بالضرورة ان تكون غايتها هي مواجهة التهديدات الامنية والعسكرية بشكل مستقل، بقدر ما أنّ وجود هذه القوة بات مرتبط بتعزيز المكانة العالمية للإتحاد. وإتجاه الآخر، لم يكن رغباً في بناء القوة العسكرية طالما أن حلف الناتو والولايات المتحدة قادرين على مواجهة التهديدات الامنية وإتمام المهمة بنجاح وإن بإمكان الدول الأوروبية أن تتفرغ لتوجيه مواردها نحو تعزيز إقتصادياتها وتطوير برامجها الإجتماعية وتحقيق رفاهية شعوبها.

إن السعي لامتلاك القوة العسكرية يمثل معضلة لأوروبا كونه لا يؤثر على صورتها المميزة فقط، باعتبار أن قوة أوروبا الجديدة تكمن في القيم والمعايير المتعلقة بالسلام والتعاون والتي تسعى إلى الترويج لها على نطاق عالمي، بل أنّ تجذر المعضلة يكمن في صعوبة بناء إتفاق كلي حول هذه السياسات، وربما أن مسألة إعلاء المصالح الوطنية على المصالح فوق الوطنية للإتحاد، تُثار أكثر عند الحديث عن مسائل الدفاع والامن. وعلى هذا الأساس، باتت القوة المعيارية التي هي نتاج الإتفاق الجماعي على تبني معايير وقيم، الأساس للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي والتي مثلما كان لها الأثر الواضح في بعض القضايا والشؤون الدولية، كان لها دور في تصنيف الأتحاد باعتباره قوة متوسطة أكثر من كونه قوة عظمى



- ¹ - JC Johari, “Comparative Politics, Sterling Publisher Private Limited”, Third Revised Edition, New Delhi, India, (1982), p 21
- ² - Berlin, Isaiah, “Two Concepts of Liberty”, In: “Four Essays on Liberty”, Oxford University Press, London (1969), p 120.
- * عمل (دوشين) مراسلاً لمجلة (The Economist) لسنوات طوال قبل أن يعمل لاحقاً في جامعة ساسكس (Sussex) الانكليزية، ويعد من أشهر الخبراء في الشؤون الاوروبية.
- ³ - François *Duchêne*, “Europe’s Role in World Peace”, In: R. Mayne (Editor), “Europe Tomorrow: Sixteen Europeans Look Ahead”, Fontana, London (1972), p 43.
- ⁴ - “2000-05: Shaping the new Europe Presentation to the European Parliament”, by President Romano Prodi, Bulletin of the European Union, Supplement (2000), p 7, At:
<http://aei.pitt.edu/66298/1/1.2000.pdf>.
- ** من أشهر منظري العلاقات الدولية والخبراء في القرن الماضي، ويُعد من الرواد المعروفين للمدرسة الواقعية الإنكليزية، ولعل كتابه الأشهر المعنون (المجتمع الفوضوي - Anarchical Society) الذي صدر عام ١٩٧٧، يمثل طرحاً واضحاً لأفكاره ورؤيته للنظام الدولي والمجتمع الدولي بأن الفوضى وسيادة سياسات القوة ومصالح الدول الكبرى هي التي تغلب عليه، يمكن الرجوع إلى كتابه:
- Hedley bull, “Anarchical Society: A Study of Order in World Politics”, Macmillan Publication, 1st Edition, London, UK, (1977).
- ⁵ - Hedley Bull, “Civilian Power Europe: A Contradiction in Terms”, Journal of Common Market Studies (JCMS), Vol (21), Issue (2), December (1982), p 151.
- ⁶ - Hedley Bull, Op.cit, pp 157 – 163.
- ⁷ - A. Sampson, “The New Europeans”, Hodder & Stoughton, London, (1968), p 192.
- ⁸ - Richard Whitman, “From Civilian Power to Superpower: The International Identity of the European Union”, Palgrave Macmillan UK, (1998), pp 135 – 136.



*** كان تعيين ممثل أعلى للإتحاد الأوروبي يهدف إلى أن يكون هناك صوت واحد يتحدث باسم المجموعة الدولية تعبيراً عن الوحدة والإنسجام في إتخاذ القرار وللتغلب على مشاكل المفاوضات التي كانت تجريها المجموعة سابقاً دون وجود متحدث أو مفوض باسمها. يذكر (هنري كيسنجر - Kissinger) أن الاوربيين فشلوا في الاتفاق على صانع قرار واحد يمكن له التشاور معه بالطريقة التي كان يتفاوض بها مع الإتحاد السوفيتي والصين، ويستذكر ان السفير الفرنسي في واشنطن أخبره انه من الصعب على أوروبا التحدث بصوت واحد إزاء جدول أعمال واسع جداً. كما بين أن مستشار ألمانيا بداية السبعينيات (ويلي برانندت - Brandt) قال له "لا أحد منا يلتقي بك إلا كممثل عن بلده وفي نفس الوقت ممثل عن الجماعة الأوروبية،،،، أنا أيضاً لست هنا متحدث باسم أوروبا ولكن بالتأكيد كمتحدث باسم أوروبا"، يمكن الرجوع إلى:

John Peterson and Helene Sjursen,"Who speaks for Europe?", In: John Peterson and Helene Sjursen (Editors),"A Common Foreign Policy for Europe: Competing Visions of the CFSP", 1st edition, Routledge, London, 1998.

⁹ - John Peterson and Helene Sjursen," Building a common foreign policy", In: John Peterson and Helene Sjursen (Editors), Op.cit.

¹⁰ - Roel Janssen, "Foreign Relations Renovation", Europe: *Magazine of the European Union*, No. (349), September, (1995), p 38.

¹¹ - Ibid, p 39.

¹² - Brian white, "Understanding European Foreign Policy", 1st Edition, Palgrave, London, (2001), pp 41 – 42.

¹³ - Sandra Lavenex and Ivo Križić, "[Conceptualising Differentiated Integration: Governance, Effectiveness and Legitimacy](#)", In: EU IDEA Research Papers, No. (2), November, (2019), p 3, At: https://euidea.eu/wp-content/uploads/2019/12/euidea_rp_2.pdf.

¹⁴ - Marco Siddi, Tyyne Karjalainen and Juha Jokela, "Differentiation the European Union's Foreign and Security Policy", EU IDEA Research Papers, No. (9), June (2021), p 3.

¹⁵ - Malena Britz and Arita Eriksson, "The European security and defence policy: a fourth system of European foreign policy", *Politique européenne*, n°. (17), automne (2005), pp 38 – 39.



¹⁶ - Ibid. p 41.

¹⁷ - Daniel Fiott, “The CSDP is dead, long live the CSDP?”, In: Daniel Fiott (Editor), “The common Security and Defence Policy: National Perspectives”, Egmont Paper (79), The Royal Institute for International Relations, Brussels, May (2015), p 11. At:

<https://aei.pitt.edu/64766/1/ep79.pdf>.

¹⁸ - Ibid. p 11.

¹⁹ - Asle Toje, “After the Post-Cold War: The European Union as a Small Power”, Palgrave Macmillan, Basingstoke, (2010).

²⁰ - Zaki Laïdi, “Is Europe a Risk Averse Actor?”, [European Foreign Affairs Review](#), Kluwer Law International BV, Volume (15), Issue (4), (2010), p 412.

^{٢١} - كتبت صحيفة فاينانشيال تايمز في عام ٢٠١٠ في توصيف لحال القوى الأوروبية الأكبر في القارة "ان فرنسا تمتلك طموحاتها العالمية. قبل أيام فقط، كان نيكولا ساركوزي يشرح كيف ستكون رئاسة بلاده لدول مجموعة العشرين هي المسرح الذي سيبدأ فيه العام المقبل إعادة تنظيم جذري للنظام الاقتصادي العالمي. لكن الواقع يُظهر ان جمهور المبادرات الفرنسية العظيمة يتقلص بسرعة. ديفيد كاميرون ليس مهتماً كثيراً بالخارج ويخطط لإجراء تخفيضات هائلة في القدرات العسكرية للبلاد. ألمانيا حاولت ذات مرة ارتداء ملابس دولة عظمى وما زالت آثارها الكارثية تُحرق اليد. حكومة أنجيلا ميركل تريد الحياة الهادئة، وترى أنه من الأفضل ترك إسقاط القوة والتبخر الجيوسياسي للآخرين". يمكن الرجوع إلى:

Philip Stephens, “Europe heads for Japanese irrelevance”, Financial Times, September 10, (2010), At:<https://www.ft.com/content/84efd5fe-bc55-11df-a42b-00144feab49a>

²² - Asle Toje, “The European Union as a Small Power”, Journal of Common Market Studies (JCMS), Volume (49). No. (1), (2011), p 50.

²³ - Ruxandra-Laura Bosilca and Marianne Riddervold, “Crisis and Differentiation in the CFSP: Leaders, Lagards and Critical Junctures”,

[European Foreign Affairs Review](#),

Volume (26), Special Issue (2021) pp. 47 – 62.

²⁴ - <https://pesco.europa.eu/about/>. ١٣٦





²⁵ - Asle Toje, “The Case for French Unilateralism - The Controlled Decline of the EU and the Problem of a Supranational Strategy”, Chaire Grands Enjeux Stratégiques Contemporains, Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, (2019), At:

<https://chairestrategique.pantheonsorbonne.fr/themes/2019/case-french-unilateralism-controlled-decline-eu-and-problem-supranational-strategy>.

²⁶ - Ibid.

²⁷ - Richard Whitman, “The Fall, and Rise, of Civilian Power Europe”, National Europe Centre Paper No. (16), Paper presented to conference on The European Union in International Affairs, National Europe Centre, Australian National University, 3-4 July, 2002, At:

<https://openresearch-repository.anu.edu.au/bitstream/1885/41589/3/whitman.pdf>.

²⁸ - Richard Rosecrance, “The European Union: A New Type of International Actor”, In: Jan Zielonka (Editor), “Paradoxes of European Foreign Policy”, Kluwer, The Hague, (1998), pp.15-25.

²⁹ - [Tommaso Padoa Schioppa](#), Europa: forza gentile, Italian Edition, Il Mulino, Bologna, (2001).

في الكتاب أعلاه، يتحدث الكاتب الإيطالي (Tommaso Padoa Schioppa) عن المسار الجديد الذي سلكته أوروبا على مدى نصف قرن لمنح نفسها الوحدة والسلام: فقد حدثت من السلطات السيادية للدول، وتعارض القوة الفجة للسلاح والغريزة بقوة القانون والحضارة اللطيفة. ويؤكد المؤلف أن الدرس الذي تتعلمه أوروبا من هذه التجربة هو العلاقة بين الدولة والأمة وصناعة أوروبا؛ تشابك الاقتصاد والمال والمؤسسات؛ مكانة الاتحاد في النظام العالمي والصلاحية المحتملة لتطبيق نموذج الاتحاد الأوروبي في مناطق أخرى من العالم.

³⁰ - Ian Manners, “Normative Power Europe: a Contradiction in Terms”, Journal of Common Market Studies, vol. (40), no. (2), (2002).

³¹ - John McCormick, “The European Superpower”, Red Globe Press, (2006).



³² - Andrew Moravcsik, “The Quiet Superpower”, Newsweek, 17 June (2002), At:

<https://www.princeton.edu/~amoravcs/library/quiet.pdf>

³³ - Robert Kagan, “Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order”, Vintage, (2004).

³⁴ - Robert Cooper, “The Breaking of Nations: Order and Chaos in the Twenty-first Century”, Atlantic Monthly Press, New York, (2003).

³⁵ - Katie Verlin Laatikainen, “Pushing Soft Power: Middle Power Diplomacy at the UN”, in: Katie Verlin Laatikainen and Karen E. Smith (Editors), “The European Union at the United Nations: Intersecting Multilateralisms”, Palgrave Studies in European Union Politics, Palgrave Macmillan, London, (2006), pp 70 – 91.

³⁶ - Jan Zielonka, “Europe as Empire: The Nature of the Enlarged European Union”, Oxford University Press, First Edition, UK, (2006).

³⁷ - Hartmut Mayer and Henri Vogt (Editors), “A Responsible Europe: Ethical Foundations of EU External Affairs”, Palgrave Studies in European Union Politics, Palgrave Macmillan UK, (2006).

³⁸ - Ian Manners, “Normative Power Europe: a Contradiction in Terms”, Op.cit, pp. 242 – 243.

³⁹ - Henning Tewes, “Germany, Civilian Power and the New Europe”, Palgrave Macmillan, London, (2002), pp 10 – 11.

⁴⁰ - Ibid.

⁴¹ - Alexander Reichwein, “Realism and European Foreign Policy: Promises and Shortcomings”, In: Knud Erik Jorgensen, Asne Kalland Aarstad and Edith Drieskens (Editors), “The SAGE Handbook of European Foreign Policy”, Vol (1), Sage Publication, London, (2015), pp 99 – 105.

⁴² - Pernille Rieker and Mathilde Tomine Eriksdatter Giske, “Conceptualising the Multi-Actor Character of EU(rope)’s Foreign



Policy”, JOINT Research Papers, No. (2), October (2021), p 6, At: https://www.iai.it/sites/default/files/joint_rp_2.pdf.

⁴³ - Michael E. Smith, “Institutionalization, Policy Adaptation and European Foreign Policy Cooperation”, European Journal of International Relations, vol (10), No (1), (2004), pp 99 – 100.

⁴⁴ - Lorenzo Cladi and Andrea Locatelli, “Bandwagoning, Not Balancing: Why Europe Confounds Realism?”, Contemporary Security Policy, Vol (33), No (2), august (2012), p 266.

⁴⁵ - Ian Manners, “Normative Power Europe: A Contradiction in Terms?”, op.cit, (2002), p 238.

⁴⁶ - European Council, “A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy”, Brussels, 12 December, (2003a).

⁴⁷ - Speech by Dr. Angela Merkel, Chancellor of the Federal Republic of Germany and President of the European Council, at the official ceremony to celebrate the 50th, At:

http://www.astrid-online.it/static/upload/protected/MERK/MERKEL-25_03_07.pdf.

⁴⁸ - Ole Elgström and Michael Smith, “The European Union’s Roles in International Politics: Concepts and analysis”, Routledge, London, (2006), p 2.

⁴⁹ - Steve Marsh and Hans Mackenstein, “The International Relations of the European Union”, Pearson Education Limited, 1st Edition, UK, (2005), p 251.

⁵⁰ - P. Alston and J'An Weiler, “Ever Closer Union in Need of a Human Rights Policy”, In: P. Alston (Editor), “The European Union and Human Rights”, Oxford University Press, Oxford, UK, (1999) p 6.

⁵¹ - Ian Manners, Normative Power Europe: A Contradiction in Terms, Op.cit, 2002, p 238.



⁵² - Jan Zielonka, “Explaining Euro-Paralysis: Why Europe is Unable to Act in International Politics”, St Antony's Series, Palgrave Macmillan, UK, (1998), p 229.

**** كلمة (Irenic) مشتقة من لفظ إغريقي قديم يشير معناه الى العمل بإخلاص من أجل السلام والعدل والمصالحة.

⁵³ - Christopher Hill and Michael Smith, “International Relations and the European Union”, First Edition, Oxford University Press, UK, (2005), p 403.

⁵⁴ - Jan Zielonka, “Explaining Euro-Paralysis: Why Europe is Unable to Act in International Politics”, Op.cit, pp 13 – 17.

⁵⁵ - Robert Kagan, “Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order”, Op.cit.

⁵⁶ - Kalypso Nicolaidis, “The power of the super powerless”, in: Tod Lindberg (Editor), “Beyond Paradise and Power: Europe, America and The Future of a Troubled Partnership”, 1st Edition, Routledge, (2004), p 98.

⁵⁷ - Christian W. Burckhardt, “Why is there a public debate about the idea of a Civilian Power Europe?”, EI Working Paper 2004 – 02, European Institute – London School of Economics, October (2004), pp 18 – 19, At: <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.575.5404&rep=rep1&type=pdf>.

⁵⁸ - Ruth Hanau Santini, “The Transatlantic Relationship after the Arab Uprisings: Stronger in North Africa, Shaker in the Middle East”, (Report): Brookings Institute, June 9, (2011), At: <https://www.brookings.edu/research/the-transatlantic-relationship-after-the-arab-uprisings-stronger-in-north-africa-shaker-in-the-middle-east/>.

⁵⁹ - Ibid.

**** (يوشكا فيشر) سياسي ألماني عن حزب الخضر. شغل منصب وزير خارجية ألمانيا للفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٥).



⁶⁰ - Robert Kagan, “America's Crisis of Legitimacy”, foreign Affairs, Vol. (83), No. (2), March - April, (2004), pp 73 – 74.

⁶¹ - Ibid, p 75.

⁶² - Christian W. Burckhardt, “Why is there a public debate about the idea of a Civilian Power Europe?”, Op.cit, p 19.

⁶³ - Steven Lukes, “Power: A Radical View”, Macmillan – Palgrave, London, (1974), p 21.

^{6٤} - يقول (جوزيف ناي) في مقالته التي نشرها في مجلة (Foreign Policy) عام ١٩٩٠: " إذا استطاعت الدولة أن تجعل سلطتها تبدو شرعية في نظر الآخرين، فستواجه مقاومة أقل لرغباتها. إذا كانت ثقافتها وأيديولوجيتها جذابة، فسيتبعها الآخرون بمحض إرادتهم. إذا تمكنت من وضع معايير دولية تتفق مع مجتمعها، فمن غير المرجح أن تضطر إلى التغيير. إذا كان بإمكانها دعم المؤسسات التي تجعل الدول الأخرى ترغب في توجيه أنشطتها أو تقييدها بالطرق التي تفضلها الدولة المهيمنة، فستتجنب ممارسة القوة القسرية أو الصارمة المكلفة"، للمزيد يمكن الرجوع إلى:

Joseph S. Nye, Jr, “Soft Power”, Foreign Policy, No. (80), Twentieth Anniversary, Autumn, (1990), pp 166 – 167.

⁶⁵ - S. Stavridis, “(Militarising) the EU: The Concept of Civilian Power Europe Revisited”, The International Spectator, vol. (41), No. (4), (2001), p 44.

⁶⁶ - S. Keukeleire, “Re-conceptualizing (European) Foreign Policy: Structural Foreign Policy”, draft paper presented at the ECPR First Pan-European Conference on EU Politics, Bordeaux, 26 –28 September, (2002).

⁶⁷ - Andrew Moravcsik, “The Quiet Superpower”, op.cit.

⁶⁸ - C. Hill, “European Foreign Policy: Power Bloc, Civilian Model - or Flop?”. In: R. Rummel (Editor), “The Evolution of an International Actor: Western Europe's New Assertiveness”, Westview Press CO, Boulder, USA, (1990).

- H. Larsen, “The EU: A Global Military Actor”, Journal of Cooperation and Conflict, vol. (37), No. (3), (2002), p 289.





- 69 - Karen. E. Smith, “EU Foreign Policy in a Changing World”, Polity Press, Cambridge, UK, (2003), P 199.
- 70 - Andrew Moravcsik, “The Quiet Superpower”, Op.cit.
- 71 - Gülnur Aybet, “The European Security and Defense Policy: Capabilities and Institutions”, In: Yannis A. Stivachtis (Editor), “The State of European Integration”, 1st Edition, Routledge, London (2008). Chapter 2.
- سياسي بريطاني مخضرم وعمل سابقاً مستشاراً لرئيس الوزراء البريطاني الأسبق (توني بلير).*****
- 72 - Robert Cooper, “The Breaking of Nations: Order and Chaos in the Twenty-first Century”, op.cit.
- 73 - Philip Stephens, “Europe heads for Japanese irrelevance”, Op.cit.
- 74 - Ibid.
- 75 - Jan Zielonka, “Europe as Empire: The Nature of the Enlarged European Union”, Op,cit.
- 76 - Joseph S. Nye, Jr, “Soft Power”, Op.cit.
- 77 - Stefan A. Schirm, “Europe’s Common Foreign and Security Policy”, in: Carolyn Rhodes (Editor), “The European Union in the World Community”, Boulder CO & Lynne Rienner, (1998), p 79.
- 78 - Katie Verlin Laatikainen, “Pushing Soft Power: Middle Power Diplomacy at the UN”, Op.cit.
- 79 - Asle Toje, “The European Union as a Small Power: After the Post-Cold War”, Palgrave Studies in European Union Politics, Palgrave Macmillan UK, (2010), p 13.
- 80 - Asle Toje, “The European Union as a Small Power”, Journal of Common Market Studies (JCMS), Vol. (49), No. (1), (2011),p 43.
- 81 - Ibid, p 57.